الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بوضياف – بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
رقم: .....

Université Mohamed Boudiaf - M'sila
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de gestion.
Département des Sciences Economiques

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

انعكاسات تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

إعداد الطالبين
لبقع سيرين
العشي عبد الناصر

تحت إشراف
د/ قطوش عبد الحميد

أعضاء لجنة المناقشة:

د.الأخضر لقليطي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة محمد بوضياف- المسيلة	رئيسا
د. قطوش عبد الحميد	أستاذ محاضر (ب)	جامعة محمد بوضياف- المسيلة	مشرفا ومقررا
د.عمر يحياوي	أستاذ محاضر (ب)	جامعة محمد بوضياف- المسيلة	مناقشا

السنة الدراسية: **2019/2018**

الإهداء

إلى من كان خلقه القرآن، سيدي و حبيبي و قرة عيني، "رسول الله محمد صلى الله عليه و سلم"

إلى اللذين أخذا بيدي ووفرا لي سبيل التعلم

"أمي الكريمة وأبي الفاضل" حفظهما الله و أطال في عمرهما "

إلىجميع أفراد عائلتي، ساجدة ، سامي، فؤاد، امال ، سلاف

إلى خطيبتي وفقها الله

إلى كل الأصدقاء و الأحباب "

في الاخير اسأل الله تعالى ان يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم نافعا يستفيد منهجميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرج.

العشي عبد الناصر

إلى **روح أبي رحمه الله** وأسكنه فسيح جنانه.

إلى من علمتني و عانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي... **أمي رعاها الله**.

إلى جميع أفراد أسرتي العزيزة و الكبيرة كل باسمه أينما وجدوا.

إلى أصدقائي رفقاء دربي من داخل الجامعة و خارجها.

إلى الأستاذ المشرف الدكتور "**قطوش عبد الحميد**"

إلى أساتذتي الكرام الذين أناروا دروبنا بالعلم و المعرفة.

إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو إليها و يعمل على تحقيقها، لا يبغي بها إلا وجه الله و منفعة الناس.

إليكم أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

ابقع سيرين

شكر وتقدير

أرى لزاما علي تسجيل الشكر و إعلامه و نسبة الفضل لأصحابه، استجابة لقول النبي: «من لم يشكر الناس لم يشكر الله» .

و كما قيل :

علامة شكر المرء إعلان حمـده فمن كتم المعروف منهم فما شكر

فالشكر أولا لله عز و جل على أن هداني لسلوك طريق البحث و التشبه بأهل العلم و إن كان بيني و بينهم مفاوز.

كما أخص بالشكر أستاذي الكريم و معلمي الفاضل المشرف على هذا البحث الدكتور " **قطوش عبد الحميد**"، فقد كان حريصا على قراءة كل ما أكتب ثم يوجهني إلى ما يرى بأرق عبارة و ألطف إشارة، فله مني وافر الثناء و خالص الدعاء.

كما أشكر السادة الأساتذة و كل الزملاء و كل من قدم لي فائدة أو أعانني بمرجع، أسأل الله أن يجزيهم عني خيرا و أن يجعل عملهم في ميزان حسناتهم.

لبقع سيرين
العشي عبد الناصر

مقدمة

يعتبر التبادل التجاري الدولي المرآة العاكسة للتنمية الاقتصادية، باشتماله على ميادين واسعة من السلع والخدمات وكذا حركية رؤوس الأموال، وفي ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تعيشه الاقتصاديات العالمية وتشابك العلاقات الاقتصادية وتعدد العملات المتداولة، توجب وجود آلية واضحة يتم من خلالها تقييم كل عملة من العملات المتداولة مقابل العملات الأخرى، ويطلق على هذه الآلية تسمية سعر الصرف.

يعد سعر الصرف مؤشرا هاما ومتغيرا أساسيا له دور كبير في رخاء بلد معين، ونظرا لما له من أهمية كبرى جعل العديد من الآراء تختلف حول ماهيته، فقد اعتبر أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح وباقي اقتصاديات العالم، كما يلعب في الوقت نفسه دورا بارزا في قدرة الاقتصاد التنافسي، وبالتالي في وضعية الميزان التجاري ومعدلات التضخم و النمو الحقيقي، ويهدف أيضا للمساهمة في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمالية، ولا ننسى أن معظم النظريات الحديثة أشارت إلى مدى تأثير سعر الصرف على استقرار حركية الاقتصاد.

وقد شهد عقد الثمانينات تغيرات عديدة في البنية الاقتصادية الدولية من تدهور في معدل النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، وضعف التجارة الدولية وانهيار أسعار المواد الأولية وانعكس ذلك على الدول النامية ومنها الجزائر فقد عانى الاقتصاد الجزائري من تدني معدل النمو الاقتصادي وارتفاع عجز الميزانية العامة، وارتفاع معدلات التضخم و البطالة وتدهور الخدمات العامة للدولة، وتفاقم عجز الميزان التجاري وارتفاع حجم المديونية الخارجية.

ثم عرفت المرحلة التي امتدت من 1990 إلى 2002 تغيرات مؤسساتية وهيكلية على مستويات عدة نتيجة الإصلاحات الموسعة التي أبرمتها الحكومة الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولية بغية تعميق الإصلاحات التي انطلقت فيها ابتداء من سنة 1986 للانتقال من اقتصاد مركزي موجه إلى اقتصاد السوق، يهدف للتخفيف من أثر المديونية الخارجية، وتوفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية من أجل العودة إلى توازنات الاقتصاد الكلي، من خلال التحكم أكثر في حجم الكتلة النقدية والاستقرار في الأسعار وأسعار الصرف، ورفع احتياطي الدولة من الصرف الأجنبي لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تتميز العلاقات التجارية الجزائرية بخاصية هامة حيث تعتمد في صادراتها على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة أي حوالي 98 %، يتم تحصيل قيمتها بالدولار الأمريكي، أما الواردات فإن معظمها من منطقة الأورو، وبالتالي التصدير يكون بعملة منخفضة والاستيراد بعملة مرتفعة، وهذا ناتج عما يشهده الدولار الأمريكي من انخفاض أمام العملة الأوروبية الموحدة، التي حققت نجاحا كبيرا وأصبحت بديلا له في مجمل المعاملات الدولية، مما جعل الجزائر في مواجهة المشاكل المترتبة عن الفرق في قيمة العملات، ومن بينها ضعف القدرة الشرائية لعائداتها النفطية أمام ارتفاع فاتورة الواردات.

والميزان التجاري هو المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الخاصة بالسلع والخدمات في الدولة، وهو واحد من مكونات ميزان المدفوعات وبهذا يعطي نظرة ثاقبة عن الضغوط التي تتعرض لها العملة ومنه فإن حركة الصرف عالميا تؤثر على حصيلة صادرات الجزائر وعلى قيمة المدفوعات عن الواردات الجزائرية من الدول الأجنبية، وعلى ضوء ما سبق ندرك أهمية دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري.

أولا: الإشكاليــة

إن دراسة تغيرات سعر الصرف وأثر ذلك على الميزان التجاري هو موضوع بحثنا، ولتدعيم هذه الدراسة وإبراز مكانتها العلمية قمنا بطرح السؤال الرئيسي التالي:

ماهو أثر انعكاسات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) ؟

إلى جانب هذه الإشكالية العامة ومن أجل الإلمام بموضوع الدراسة، فقد حصرنا الموضوع في الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي المراحل التي مر بها سعر الصرف في الجزائر؟

2- ما مدى تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري بصفة عامة و على الميزان التجاري في الجزائر بصفة خاصة؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

تقضي النظرية الاقتصادية بأن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري من خلال زيادة حجم الصادرات وتخفيض حجم الواردات في المدى الطويل، وعليه تفترض الدراسة ما يلي:

1- يؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية في المدى الطويل إلى زيادة حجم الصادرات وانخفاض حجم الواردات ومنه تحسين وضعية الميزان التجاري؛

2- بإمكان سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لوحدها من إزالة اختلال الميزان التجاري دون اللجوء إلى إجراءات وسياسات تكميلية.

ثالثا: أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1- محاولة دراسة أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري؛

2- تحديد مدى فعالية نظام أسعار الصرف المعتمدة في التخفيض من العجز في الميزان التجاري؛

3- محاولة البحث عن الوسائل والآليات للحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري؛

رابعا: أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة دوافع وأسباب لاختيارنا هذا الموضوع، نوجزها فيما يلي:

1- يعتبر إشكال تقلبات أسعار الصرف من أهم المسائل المطروحة على كل الأعوان الاقتصاديين (الدولة، المؤسسات الاقتصادية والأفراد) وهو ما يجعل البحث فيه ضروري؛

2- أهمية الميزان التجاري كمؤشر رقمي للوضعية الخارجية والعلاقات الخارجية للدول؛

3- معرفة آليات تنشيط الصادرات والواردات من خلال سياسات أسعار الصرف؛

4- يعتبر سعر الصرف بالنسبة للاقتصاديين من أهم الأسعار التي يشتمل عليها الاقتصاد المفتوح، خاصة من حيث تأثيره على قرارات المتعاملين ومسار النشاط الاقتصادي؛

خامسا: منهج الدراسة

بغرض الإجابة على السؤال المطروح، ومحاولة لاختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة تم استخدام:

1- المنهج الوصفي: من خلال تقديم وصف عام حول أسعار الصرف والميزان التجاري والعلاقة التي تربط بينهما؛

2- المنهج التحليلي: من خلال تحليل قيم المؤشرات المستخدمة في قياس تطور سعر صرف الدينار الجزائري وكذا تطور الميزان التجاري الجزائري.

سادسا: حدود الدراسة

حددت الدراسة في إطار مكاني وزماني، حيث حصرت الدراسة في الجزائر قصد إبراز التأثيرات التي تحدثها تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، أما بالنسبة للإطار الزماني فاستدعى الأخذ بوضعية الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2016.

سابعا: الدراسات السابقة

نظرا لما يكتسبه موضوع تغيرات سعر الصرف من أهمية بالغة، دفع الكثير من الباحثين للمساهمة في إثراء هذا الموضوع نذكر على سبيل المثال:

1- بودري شريف ،"تقلبات أسعار الصرف –الدولار و الأورو – وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع نقود و مالية ، جامعة شلف، 2009/2008.

أنجز الباحث هذه الدراسة من خلال أربعة فصول: الفصل الأول أعطى فيه نظرة عامة عن مختلف المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف، في الفصل الثاني تم إبراز مختلف المراحل التي مر بها الدولار الأمريكي وموقعه من النظام النقدي الدولي إلى غاية ظهور الأورو، والفصل الثالث تمثل في دراسة أهمية العملة الأوروبية في ظل تحديات الدولار بالإضافة إلى أهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض على الاقتصاد الجزائري. الدولار، أما في الفصل الأخير فحاول إبراز أثر تقلبات سعر صرف الدولار أمام الأورو.

2- سلمى دوحة، "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها –دراسة حالة الجزائر-" أطروحة دكتواره في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة، 2014-2015، هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين تغيرات أسعار الصرف والميزان التجاري، مع إبراز تأثيرات تخفيضات العملة المحلية على الاقتصاد الوطني، وخلصت في النهاية إلى أن سياسة سعر الصرف المتبعة من قبل الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال في الميزان التجاري، وأوصت في الأخير بالقيام بتعديلات حقيقية في الهيكل الاقتصادي، وخاصة في القطاع الإنتاجي المحلي.

تاسعا: هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة وإختبار صحة الفرضيات، فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، حيث سيخصص الفصل الأول لإعطاء أساسيات حول أسعار الصرف والميزان التجاري والعلاقة التي تربط بينهما، من خلال ثلاث مباحث، أين سيخصص المبحث الأول لإعطاء مدخل عام حول سعر الصرف، والمبحث الثاني لتقديم مدخل عام

حول الميزان التجاري، أما المبحث الثالث فسيتم فيه دراسة العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري وتأثير تقلبات سعر الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري. الفصل الثاني سيتم من خلاله تحليل انعكاسات تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر، والذي يشمل أيضا ثلاث مباحث، حيث سيخصص المبحث الأول لدراسة تطور سياسة الصرف ونظام الرقابة عليه وتسعيرة الدينار الجزائري، والمبحث الثاني يتضمن الدراسة التحليلية لتطور الميزان التجاري الجزائري، وذلك من خلال تقديم مراحل تطور الميزان التجاري وكذا هيكل الصادرات والواردات الجزائرية وانفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي، أما المبحث الثالث فسيتم فيه دراسة آليات معالجة تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري.

الفصل الأول

أساسيات حول سعر الصرف والميزان التجاري

تمهيد:

تعد آلية سعر الصرف العنصر المحوري والهام في اقتصاد المالية الدولية، خصوصا بعد ظهور مشاكل التمويل على المستوى الداخلي والخارجي، والتي وُجب إيجاد حلا لها، خاصة بالنسبة للبلدان السائرة في طريق النمو والتي تتميز بانحصار إمكانيات التمويل الذاتي بصفة خاصة والتمويل الداخلي بصفة عامة.

إن آلية سعر الصرف تعتبر العنصر الأهم في التفكير المالي الحديث نظرا لما تكتسبه من أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للبلاد خاصة السائرة في طريق النمو، والتي تتميز بوجود عجز هيكلي مزمن تبعا للسياسات الاقتصادية الكلية في مجال التنمية المتبعة، حيث ينظر إلى حركة رأس المال الأجنبي كمحرك أساسي في عملية تمويل الاستثمارات وكذا الاستهلاك الخاص بقطاع العائلات والمشاريع.

لقد أصبحت أنظمة أسعار الصرف المتعارف عليها، عاجزة عن إيجاد فعالية التوازن في ميزان المدفوعات للبلدان النامية، وبالنظر إلى سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبعة و الغير متوازنة والمتكافئة نعرف سبب ثقل المديونية الداخلية والخارجية المتزايدة، مما جعل المنظمات المالية والنقدية الدولية تقترح التخفيض في حجم هذه المديونية، بالتحكم في ميكانيزمات أسعار الصرف لإيجاد حلول ناجحة لعملية التنمية.

يعتبر سعر الصرف ذو أهمية كبيرة لأي بلد لما له من تأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وعلى حجم التجارة، وبالتالي على الميزان التجاري الذي يعتبر أحد مكونات ميزان المدفوعات، حيث تعمل كل دولة على المحافظة على توازن ميزانها التجاري كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة، وتحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق للمباحث التالية:

- المبحث الأول: مدخل عام حول سعر الصرف؛
- المبحث الثاني: مدخل عام حول الميزان التجاري؛
- المبحث الثالث: علاقة أسعار الصرف بالميزان التجاري.

المبحث الأول: مدخل عام حول سعر الصرف

يتميز سعر الصرف بمكانة هامة وكبيرة في الأولويات الإقتصادية للدول، وهذا نتيجة للكم الهائل من المعاملات النفعية والمبادلات التجارية المختلفة للمجتمع الواحد مع القطاع الخارجي، إذ لا يمكن اتخاذ العملة المحلية لمعظم دول العالم كوسيط للتبادل أوكوسيلة للمدفوعات، بل يستلزم تحديد سعر صرفها بالنسبة للعملة الأجنبية[1].

المطلب الأول: مفهوم وأنواع سعر الصرف

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق لمفهوم سعر الصرف وأنواعه.

الفرع الأول: مفهوم الصرف وسعر الصرف

قبل أن نعرف سعر الصرف يجب التطرق أولا إلى مفهوم الصرف.

أولا: مفهوم الصرف

الصرف هو ناتج تبادل مختلف العملات فيما بينها، فكل دولة لها عملتها الخاصة تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وعندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات محلية وأخرى أجنبية تحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد قيمة السلع المستوردة، وتضطر بذلك للذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة بلد المصدر، وهذا لعدم وجود وحدة نقدية مشتركة يتخذها المتعاملون أساسا للحساب وعدم وجود عملة مشتركة تتمتع بقوة إبراء قانونية في الوفاء بالالتزامات.

إذن فإن الصرف الأجنبي هو مجموعة من الوسائل التي يتم الحصول عليها أو حيازتها في دولة ما ليتم استخدامها في تسوية التزامات ومدفوعات لدولة أخرى، وهذه الحيازة لا تنحصر في المفهوم الضيق للنقود الأجنبية وإنما تشمل الأوراق المالية كذلك مثل الحوالات المصرفية، الكمبيالات .....إلخ[2].

ثانيا: مفهوم سعر الصرف

وضع الفقهاء وأصحاب الإختصاص تعاريف متعددة لسعر الصرف كل حسب وجهة نظره، لكنها تتفق جميعها في تسليط الضوء على أهم عناصر سعر الصرف والجوانب التي تميزه أو تعطي شمولا لمفهومه، نذكر منها:

1- سعر الصرف هو: "سعر عملة بعملة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين، فإحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها، ويعرف أيضا بأنه ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم"[3].

2- يُعرف سعر الصرف بأنه: "ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية في شكل وحدات من عملة أجنبية معينة، أو ما يعرف

1- لطرش الطاهر، **تقنيات البنوك**، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007)، ص95.

2- السعيد عناني، **أثار تقلبات سعر الصرف و تدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها – حالة مؤسسة الملح بسكرة**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2006، ص 3.

3- لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، (مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010)، ص 120.

بالتسعير المبهم"[1].

3- كما يعرف سعر الصرف وبصفة موجزة على أنه: "سعر تبادل العملات بعضها ببعض"[2].

وأيا كانت المفاهيم المستخدمة في تعريف سعر الصرف فإنها تشترك فيما يلي: [3]

أ- لكل عملة سعر صرف معين مقابل العملات الأخرى؛

ب- يمكن التعبير عن سعر الصرف بعدد الوحدات أو القوة الشرائية؛

ج- تتعدد أسعار صرف العملة الواحدة بتعدد العملات المستخدمة في مقارنتها؛

د- سعر صرف العملة مشابه تماما لسعر أي سلعة أخرى من ناحية آليات تحديده مع وجود عوامل تؤثر في قيمته.

الفرع الثاني: أنواع سعر الصرف

عادة ما يتم التمييز بين عدة أنواع من أسعار الصرف أهمها:

أولا: سعر الصرف الاسمي (الجاري) والحقيقي

1- سعر الصرف الإسمي (الجاري): "يعرف سعر الصرف الاسمي بأنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية ويؤدي التعامل بين عنصري العرض والطلب في أسواق الصرف الأجنبي إلى وضع أسعار صرف إسمية يتم على أساسها تبادل العملات"[4]، وسعر الصرف الإسمي لا يأخذ بعين الإعتبار القوة الشرائية من سلع وخدمات بين البلدين.

وينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر صرف رسمي أي معمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو سعر صرف معمول به في الأسواق الموازية (السوداء).

2- سعر الصرف الحقيقي: "يُعرّف على أنه عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، أو العكس، ويعتبر سعر الصرف الحقيقي مؤشر جيد لقياس القدرة التنافسية في الأسواق الدولية"[5]، "ويعكس الإنخفاض في سعر الصرف الحقيقي، إرتفاع في القدرة التنافسية المحلية، ومن ناحية أخرى فإن ارتفاعه يعكس تدهورا في القدرة التنافسية الدولية للدولة"[6].

1- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004)، ص 20.

2- فارس هباش، **دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف – دراسة حالة الجزائر للفترتين (1992-2001) و(2002-2011)**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد 14، جامعة سطيف، 2014، ص 213.

3- بودري شريف، **تقلبات أسعار الصرف – الدولار و الأورو –وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، 2009 ، ص 3.

4- لحلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص120.

5- أمين صيد، **سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات**، (مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر و التوزيع، بيروت – لبنان 2013)، ص 24.

6- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية تقييمية**، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005) ، ص105، 106.

وسعر الصرف الحقيقي Er يُعرف كالتالي[1]: $Er= ep^*/p$ حيث أن:

e: سعر الصرف الإسمي

P^* : مؤشر الأسعار الأجنبي

P: مؤشر الأسعار المحلي

ثانيا: سعر الصرف الفعلي (الفعال) والفعلي الحقيقي

1- سعر الصرف الفعلي (الفعال): "ويعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما ، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى، ويستعمل في حساب سعر الصرف الفعلي مؤشرات مختلفة مثل مؤشر لاسبيرز للأرقام القياسية"[2]

2- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: "وهو يمثل السعر المحلي الحقيقي للنقد الأجنبي لأنه يتغير بحسب تدابير السياسة التجارية، التي تؤثر تأثيرا مباشرا على أسعار الصادرات والواردات كالتعريفات والرسوم" [3]، وهو نوعان:[4]

أ- سعر الصرف الفعلي للصادرات (*EERX*): هو عدد وحدات العملة المحلية التي يمكن أن تحصل مقابل قيمة دولار واحد من الصادرات، مع الأخذ في الحسبان كل التدابير المالية والضريبية التي تؤثر في الصادرات.

ب- سعر الصرف الفعلي للواردات (*EERM*): هو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل قيمة دولار واحد من الواردات، على أن تؤخذ في الحسابات التعريفات الجمركية والرسوم والجباية الإضافية، وكذا الفوائد إلى ودائع الاستيراد وغيرها من التدابير التي تؤثر على سعر الواردات.

ثالثا: أسعار الصرف المتقاطعة وسعر الصرف التوازني

1- أسعار الصرف المتقاطعة: يمكن تعريف السعر المتقاطع بأنه سعر عملة مقابل عملة أخرى من خلال علاقة كل من هاتين العملتين بعملة ثالثة مشتركة، فإذا عرفنا مثلا سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار، وسعر الجنيه الاسترليني مقابل الدولار فإنه من الممكن معرفة سعر الدينار مقابل الجنيه الاسترليني أي سعر تقاطع الدينار مقابل الجنيه، وكذلك يمكن معرفة سعر تقاطع الجنيه مقابل الدينار.

2- سعر الصرف التوازني: "هو السعر الذي يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي"[5].

1- لحلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 120.

2- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 105.

3- حميدات محمود، **مدخل للتحليل النقدي**، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000) ، ص 76.

4- بلقاسم العباس، **سياسات أسعار الصرف**، مجلة جسر التنمية، الكويت، 2003، ص 3.

5- بلقاسم العباس، المرجع السابق، ص 2.

المطلب الثاني: أنظمة ونظريات سعر الصرف

الفرع الأول: أنظمة سعر الصرف

يعرف نظام الصرف على أنه الإطار والكيفية التي يتم بها تحريك أسعار الصرف، كما أن نظام الصرف مرّ بعدة تطورات بدأت من قاعدة الذهب وانتهت اليوم إلى النظام العائم، حيث كان نظام "بريتون وودز" يقوم على أساس الدولار الأمريكي المرتبط بالذهب، وكانت الدول ترتبط عملاتها بسعر ثابت مع الدولار، إلا أن الأمر سرعان ما تغير بعد إعلان الرئيس نيكسون في 1971 منع تحويل الدولار إلى ذهب، ومنذ ذلك الوقت عرف نظام الصرف ثلاثة أنماط أساسية:[1]

أولا: أنظمة الصرف الثابتة

"وفيها يتم تثبيت سعر صرف العملة إما إلى عملة واحدة تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، وإما إلى سلة عملات إنطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاص"[2].

1- تثبيت سعر الصرف بعملة واحدة: في هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير، إلا في بعض الحالات، وهو أسلوب اعتمدته 46 دولة، حيث أن نصف هذا العدد يمثل الدول النامية، أين يتم الربط غالبا بالدولار الأمريكي أو إحدى العملات الرئيسية، التي يتم من خلالها إرسال القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية.

2- **تثبيت سعر الصرف في سلة من العملات:** يتم إختيار العملات إنطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي، أو ينسب الربط إلى سلة من عملات أهم المتعاملين التجاريين مع البلد، ويتحدد السعر على أساس حجم المبادلات وتدفقات رؤوس الأموال.

3- **المرونة المحدودة في إطار التعاون النقدي:** يقصد به النظام النقدي الأوربي الذي يضم الدول الأوروبية التي عملت على توحيد عملتها في عملة موحدة هي الأورو، مع تركها معومة اتجاه العملات الأخرى.

إذن مثلت قاعدة الذهب الشكل الأول والأساسي، فوفقا لهذا النظام تقوم السلطات النقدية في الدولة (البنك المركزي) من واقع الظروف الاقتصادية التي تواجهها وعلاقاتها الاقتصادية مع الخارج بتحديد أسعار العملات الأجنبية مقابل عملتها الوطنية، وفي الحالة سعر الصرف الرسمي يكون له سعران للعملة سعر الشراء وسعر البيع، حيث يكون عادة سعر البيع يزيد قليلا عن سعر الشراء مقابل النفقات التي يتحملها البنك المركزي، وفي ظل قاعدة الذهب أو الأنظمة النقدية الحالية، عادة ما يكون سعر الصرف ثابت، بحيث زيادة الطلب على العملة الأجنبية لا تؤدي إلى زيادة سعر الصرف لأن أسعار الصرف ثابتة ويتحقق التوازن بشكل تلقائي.

1- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص115، 116.

2- محمد فرحي، **التحليل الاقتصادي، الأسس النظرية**، (ج1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006)، ص 22.

ثانيا: نظام الصرف العائم (الحر– المرن)

"يقصد به سعر الصرف الذي تحدده قوى العرض و الطلب دون تدخل من البنك المركزي، أو هو ذلك النظام الذي تتغير فيه أسعار الصرف بحرية وفقا لقوى العرض و الطلب على إحدى العملات في مواجهة العملة أو العملات الأخرى"[1].

والتعويم نوعان:

1– التعويم الخالص (الحر): يتم فيه ترك تحديد سعر الصرف لقوى السوق وآلية العرض والطلب بشكل كامل، وتمتنع الدولة عن أي تدخل مباشر أو غير مباشر.

2– التعويم المُوجَّه: يتم ترك تحديد سعر الصرف لقوى السوق وآلية العرض والطلب، لكن الدولة تتدخل (عبر مصرفها المركزي) حسب الحاجة بتعديل أسعار صرفها بالإعتماد على مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وعلى أساس ميزان المدفوعات.

وفقا لهذا النظام يتم تثبيت سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، مع السماح لها بالتذبذب انخفاضا أو ارتفاعا بحدود معينة لا تتجاوز 2.54 % في كلا الإتجاهين، وبالتالي فإن هذا النظام يحمل خاصيتين، أولهما أنه لا يمتاز بالجمود كما في نظام أسعار الصرف الثابتة، وثانيهما أنه لا يسمح لسعر الصرف بالتذبذب بشكل كبير، مما يؤدي إلى عدم استقرار حجم التجارة الوطنية.

ثالثا: نظام الرقابة على الصرف الأجنبي

"الرقابة على الصرف الأجنبي هي أشكال مختلفة من الرقابة التي تفرضها الحكومة على شراء أو بيع للعملات الأجنبية من قبل السكان أو على شراء / بيع العملات المحلية من قبل غير المقيمين" [2].

كان الغرض من الرقابة على الصرف في بداية ظهورها هو الحد من خروج رؤوس الأموال إلى الخارج ثم أصبحت أداة للمحافظة على سعر الصرف الرسمي للعملة من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وتلجأ الدولة إلى فرض الرقابة على سعر صرفها تجنبا للحد من العجز في ميزانها الخارجي والذي يعني أن المدفوعات إلى الخارج أكثر من الإيرادات، والغرض من الرقابة على الصرف يتمثل في:

1– المحافظة على العملة فوق المستوى السائد وفق ظروف العرض والطلب؛

2– التغلب على النقص الذي تعانيه الدولة في الأرصدة الأجنبية من عملات وذهب، ومحاولة الحد من الطلب عليها وكذلك الحد من تصدير رؤوس الأموال؛

3– رفع الأسعار الداخلية لإنعاش الصناعات الهامة ومواجهة الكساد، وهذا بإتباع نظام الرقابة على الصرف للمحافظة على

1– محمد فرحي، المرجع السابق، ص 25.

2– هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، (دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2006)، ص 12.

قيمة منخفضة للعملة بهدف تشجيع الصادرات وتقليل الواردات؛

4- استقرار أسعار الصرف حيث أن تقلبها يؤدي إلى تضرر الصناعة والتجارة، فقد ترى الحكومة تقييد المعاملات التي تتم على أساس سعر الصرف الحر وإعلان استعدادها للتحويل على أساس سعر الصرف الرسمي المحدد؛

5- حماية الصناعات المحلية والحد من استيراد السلع غير الضرورية؛

6- زيادة دخل الدولة وتقوية مركزها التنافسي، من خلال قيام البنك المركزي ببيع العملات الأجنبية بمعدلات أسعار أعلى من معدلات شرائها من الأسواق الدولية.

الفرع الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف

أولا: نظرية تعادل القدرة الشرائية (غوستاف كاسل)

أول من صاغ هذه النظرية هو ريكاردو، ثم قام بتطويرها الاقتصادي السويدي غوستاف كاسل في أوائل القرن العشرين، وتنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة للأسعار المحلية والأسعار الخارجية، بمعنى أن سعر الصرف لعملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة من الداخل والخارج، كما أن العملات الأقل أهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل استجابة لنظرية القدرة الشرائية.

"وحسب هذه النظرية، تؤثر معدلات التضخم السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف نقدا لعملتيهما. مثال: إذا كان سعر صرف الدولار في الجزائر هو 61.96 دينار، و كان معدل التضخم في الجزائر بعد سنة هو 9.6% بينما معدل التضخم في الولايات المتحدة بعد سنة هو 2.7% في هذه الحالة فإن سعر صرف الدولار مقابل الدينار سوف يتغير نحو الارتفاع، بينما تكون قيمة الدينار قد انخفضت مقابل الدولار"[1].

وتعتمد هذه النظرية على صيغتين مختلفتين:

1- الصيغة المطلقة لتعادل القدرة الشرائية: "النظرية المطلقة لتعادل القوة الشرائية تفترض أن سعر الصرف بين عملتين يساوي نسبة مستويات الأسعار في كلا البلدين"، أي:

سعر الصرف = مستوى الأسعار المحلية / مستوى الأسعار الأجنبية

2- الصيغة النسبية لتعادل القدرة الشرائية: تم اشتقاق هذه الصيغة انطلاقا من الصيغة المطلقة إذ لا يفترض في سعر الصرف تساوي الأرقام القياسية للأسعار في أي وقت، بل لها أن تتغير نسبيا في نفس الفترة، أخذا بعين الاعتبار معدلات التضخم التي لها تأثير مباشر على سعر الصرف، بحيث أن ارتفاع معدلات التضخم يعني انخفاض الطلب على منتجات الدولة المعنية، وبالمقابل ازدياد الطلب على منتجات الدول الأخرى، وتكون معدلات التضخم فيها أقل نسبيا، وهذا يعني

1- السعيد عناني، مرجع سبق ذكره، ص 22.

ارتفاع الطلب على عملات هذه الدول، وبالتالي انخفاض سعر صرف العملة المحلية، وفي هذه الحالة فإن التغير الناتج في سعر الصرف يسمى "سعر الصرف التوازني الجديد".

سعر الصرف التوازني الجديد = نسبة تغير سعر الصرف × سعر الصرف القديم

علما أن:

نسبة تغير سعر الصرف = نسبة التضخم المحلي- نسبة التضخم الأجنبي

إلا أن نظرية تعادل القدرة الشرائية تطرح بعض القضايا العالقة، والتي انتقدت من أجلها وهي:

أ- اختلاف أساليب قياس التضخم حسب نوع الأسعار المعتبرة، إما أسعار استهلاك أو أسعار انتاج أو أسعار الصادرات والواردات...إلخ؛

ب- هذه النظرية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات؛

ج- تعتقد هذه النظرية أنه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان، بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية والإعلامية؛

د- هناك مشكل في تمييز المتغير التابع والمستقل، ذلك أن النظرية تفرض في مستوى الأسعار متغير مستقل، وسعر الصرف هو المتغير التابع.

ثانيا: نظرية تعادل أسعار الفائدة

"حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، لأن الفرق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل وتسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف"[1].

إذن نظرية تعادل أسعار الفائدة تنص على أن تقلبات سعر الصرف المرتقبة تكون مساوية للفرق بين معدل الفائدة المحلي والأجنبي.

$$S^a = \frac{S - S_0}{S_0}$$

حيث أن: $S^a = i - i^*$

i :معدل الفائدة المحلي. i^* :معدل الفائدة السائد في البلد الأجنبي.

S^a :الفرق المرتقب لسعر الصرف. S_0 :معدل الصرف العاجل. S : معدل الصرف الآجل.

$S^a < 0$ يعتبر معدل علاوة ، أما إذا كان $S^a > 0$ فيعتبر معدل خصم

1- عبد الحسين جليل عبد الحسن، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية**، (ط1، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع عمان- الأردن، دون سنة النشر)، ص 91.

ثالثا: نظرية كفاءة السوق

السوق الكفء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة، وهذا بفرض أن كل المتعاملين في السوق يمكن وصولهم إلى معلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية ، مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز التوازني، معدل التضخم...إلخ.

وفي السوق الكفء نجد أن:

1- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية والآجلة؛

2- تكاليف المعاملات ضعيفة؛

3- تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

وهذا يؤدي إلى النتائج التالية:[1]

1- لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب؛

2- التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون مضاربة على السعر الآني المستقبلي(نقدا)، إلا أن هناك جدالا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفؤة نسبيا.

رابعا: نظرية الأرصدة

تقوم هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغير، فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية، وهو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات، أي عند زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية، ويعتبر بعض الاقتصاديين أن فترة الحرب العالمية كانت مؤشرا على صحة هذه النظرية وذلك لكون قيمة المارك الألماني لم يتأثر آنذاك، رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وارتفاع مستوى الأسعار، والسبب في ذلك هو توازن الميزان الحسابي الألماني بالشكل الذي لم يسمح لها بزيادة وارداتهاعن صادراتها، بمعنى أنه لم يكن هناك رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على الميزة الخارجية للعملة.

[1]- عطون مروان، أسعار العملات ، موقع بحوث جامعية على الانترنت https://www.univmooha.com

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف ومخاطره

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

توجد هناك مجموعة من العوامل الرئيسية التي تؤثر في سعر الصرف، منها ماهو اقتصادي ومنها ما هو خارج مجال الإقتصاد لكنها تؤثر فيه.

أولا: العوامل الاقتصادية

من بين أهم العوامل الاقتصادية نذكر: مستويات الأسعار النسبية، التعريفات الجمركية والحصص، تفضيل السلع الأجنبية على المحلية، والإنتاجية.

سيتم من خلال هذا العنصر توضيح كيف يؤثر كل عامل من هذه العوامل على سعر الصرف، وسنفرض أن أي شيء يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية بالنسبة للسلع الأجنبية يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية، لأن السلع المحلية سوف يستمر بيعها بشكل جيد حتى عندما تكون قيمة العملة المحلية مرتفعة، وبالمثل أي شيء يؤدي إلى زيادة الطلب على السلعة الأجنبية بالنسبة للسلع المحلية إلى انخفاض قيمة العملة المحلية لأن السلع المحلية سيستمر بيعها إلا إذا كانت قيمة العملة المحلية منخفضة. نوضح كل هذا كما يلي:[1]

1- مستويات الأسعار النسبية: حسب نظرية تعادل القوة الشرائية، عندما ترتفع أسعار السلع المحلية (مع بقاء أسعار السلع الأجنبية ثابتة) ينخفض الطلب على السلع المحلية فيتجه سعر العملة الوطنية نحو الانخفاض، حيث يمكن الاستمرار في بيع السلع المحلية ، وعلى العكس إذا ارتفعت أسعار السلع الأجنبية بحيث أن السعر النسبي للسلع المحلية ينخفض والطلب على السلع المحلية يزداد، فإن قيمة العملة الوطنية تتجه نحو الارتفاع لأن السلع المحلية سيستمر بيعها رغم ارتفاع قيمة العملة المحلية وفي الفترة الطويلة فإن ارتفاع مستوى الأسعار في دولة ما (بالنسبة إلى مستوى السعر الأجنبي) يسبب انخفاض قيمة عملتها، وانخفاض مستوى الأسعار النسبية يتسبب في ارتفاع قيمة عملتها.

2- التعريفات الجمركية والحصص: إن الحواجز على التجارة الحرة مثل التعريفات الجمركية (الضرائب على السلع المستوردة مثلا) والحصص (القيود على كمية السلع التي يمكن استيرادها) يمكن أن تؤثر في سعر الصرف.

ونفترض أن أمريكا قد فرضت تعريفة جمركية أو حددت حصة على الطلب الياباني إن فرض أن هذه القيود على التجارة يزيد من الطلب المحلي على الطلب الأمريكي ويمثل سعر الدولار إلى الإرتفاع لأن الطلب الأمريكي سيستمر يباع جيدا حتى مع إرتفاع قيمة الدولار، فالتعريفات قيمة عملة الدولار في الفترة الطويلة.

3- تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية: إن الزيادة في الطلب على صادرات دولة ما يتسبب في ارتفاع عملتها في الفترة الطويلة، وعلى العكس فإن زيادة الطلب على الواردات تتسبب في انخفاض قيمة العملة المحلية.

1- عبد الحسين جليل عبد الحسن، مرجع سبق ذكره، ص 97.

4- الإنتاجية: إذا كانت دولة ما أكثر إنتاجية من غيرها من الدول الأخرى، فإن منظمات الأعمال في الدول الأخرى يمكن أن تخفض أسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية، وتظل تحقق أرباحا، والنتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية وميل سعر العملة المحلية إلى الارتفاع، لأن السلع المحلية سيستمر بيعها أكثر من القيمة المرتفعة للعملة، ومع ذلك فإذا تقهقرت إنتاجية الدولة بالنسبة للدول الأخرى فإن السلع التي تنتجها تصبح نسبيا غالية الثمن وتميل قيمة عملة الدولة إلى الإنخفاض، ففي الفترة الطويلة كلما زادت إنتاجية دولة ما بالنسبة إلى الدول الأخرى ترتفع قيمة عملتها.

عموما، إذا أدى عامل من العوامل السابقة إلى زيادة الطلب على السلع المحلية بالنسبة للسلع الأجنبية، فإن العملة المحلية ستزداد قيمتها، وإذا أدى أي عامل منها إلى انخفاض الطلب النسبي على السلع المحلية، فإن العملة المحلية ستنخفض قيمتها.

ثانيا: العوامل الغير اقتصادية

يمكن أن نذكر منها ما يلي:[1]

1- الإضطرابات والحرب: تعد الاضطرابات السياسة وحالات الحروب الداخلية والخارجية، من العوامل المؤثرة على سعر الصرف، وذلك بتأثيرها على أوضاع التجارة واقتصاد البلد بصورة عامة، وهذا ما يؤدي إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني.

2- الكفاءة والخبرة: يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبرائهم وقوتهم التفاوضية في التأثير على أسعار الصرف يفضل أساليبهم المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة باستعمالهم الوسائل الفعالة والتي تؤثر بشكل مباشر.

3- الإعلام: يعد الإعلام بكل أنواعه من المؤثرات السريعة على سعر الصرف بما ينقله من أخبار وإشاعات، سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة، ولكن التأثير يحدث خلال وقت قصير ولا تلبث السوق أن تستعيد استقرارها وتكون الاستجابة لهذه المتغيرات معتمدة على قوة تجاوب السوق معها، فقد يكون في بعض الأحيان حساسا وقويا، وقد يكون أقل من ذلك لاختلاف استجابات المتعاملين.

الفرع الثاني: مخاطر تقلبات سعر الصرف

تعاني كافة دول العالم مند فترة السبعينيات من آثار التقلبات الحادة في سعر صرف عملات التقييم على المستوى الدولي، و ذلك إثر إنهيار نظام بريتون وودز، وتتبنى معظم الدول الكبرى نظام سعر الصرف العائم، الذي تتميز أسعار الصرف في ظله بتقلباتها المستمرة وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية بالغة الأهمية، سواء تعلق الأمر بالنشاط المالي أو التجاري على حد سواء، حيث يبقى التعامل بالعملات الأجنبية من أخطر أنواع المعاملات لمن لا يمتلك الخبرة الكافية بالتعامل في أسواق العملات.

أولا: مفهوم خطر الصرف

1- بلقاسم العباس، مرجع سبق ذكره، ص 30.

يمكن تعريف خطر الصرف أنه خطر تسديد مبلغ أكبر وتحصيل إيراد أقل، ناتج عن التعامل بعملة أخرى غير العملة الوطنية، وهو متغير مهم، في غالب الأحيان يتم إهماله من طرف الصناعيين وعليه فخطر الصرف مرتبط بتغيرات معدلات الصرف عندما يتم التعامل بعملة تختلف عن العملة الوطنية، ولا يتم إنهاء العملة في لحظتها.

ثانيا: أنواع مخاطر الصرف

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المخاطر:

1- خطر الصرف الاقتصادي (خطر المنافسة): "هو ذلك الخطر الذي تلاحظه المؤسسة من خلال التطورات الغير متوقعة لمعدلات الصرف, والذي ينتج آثاره على الجانب التنافسي للمؤسسة، وينسجم مفهوم خطر الصرف الاقتصادي بالعملة التي على أساسها يتم تحديد الأسعار، وليس بتلك العملة المستخدمة في الفوترة، كما هو الحال بالنسبة للمنتجات التي تتحدد أسعارها على مستوى السوق العالمي ببعض العمليات الحسابية"[1].

2- خطر الصرف التحويلي: "ينجم هذا الخطر من تحويل وترجمة الوضعيات والقوائم المالية بين المؤسسات وفروعها في الخارج، ويظهر هذا الخطر من خلال تغير الفروقات بين عناصر الأصول والخصوم, ويمكن القول أن هذا الخطر يبرز من خلال تبديل وتحويل قيم وممتلكات بنك أو مؤسسة مالية من العملة المستخدمة في الحساب إلى العملة الأجنبية"[2].

3- خطر المعاملات أو الصفقات: "هو الخطر المرتبط بالمعاملات والصفقات التجارية, والتي تدرج ضمنها العملة الأجنبية، حيث ينشأ لمن خلال عمليات شراء أو بيع العملة الأجنبية، أين يظهر نتيجة التقلبات في معدل الصرف على امتداد فترة إنجاز الصفقة وفترة التسوية. بمعنى آخر عند تغيرات أسعار الصرف فإن المؤسسة المقترِضة أو المستثمرة في الصفقة تكون مجبرة على تسديد مبلغ أكبر من رأس المال المقترض في حالة ارتفاع سعر العملة الأجنبية التي حررت بها الصفقة"[3].

1- لحلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 120.

2- منصوري الحاج موسى، **أثر مخاطر سعر الفائدة على أداء محفظة الأوراق المالية**، مذكرة الماجستير تقنيات الكميةفي المالية (غير منشورة)، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008 – 2007 ص 4.

3- محمد البشير بن اعمر، **دراسة أثر التغيرات المالية والاقتصادية على أسعار الأسهم**، مذكرة الماجستير (غير منشورة)، جامعة ورقلة ، الجزائر،2007، ص 43.

المبحث الثاني : مدخل عام حول الميزان التجاري

إن إختلاف المعاملات التجارية والاقتصادية من دولة إلى أخرى، وتعدد المصالح الاقتصادية ومكوناتها وأشكالها، من سلع (خام، مصنعة أو نصف مصنعة، زراعية، صناعية، إستهلاكية أو رأسمالية...)، خدمات، ووسائل إنتاجية (اليد العاملة التكنولوجيا، ورؤوس أموال)، ساهم في توسع النشاط التبادلي الإقتصادي واستلزم رصده ببيان يسمى الميزان التجاري.

المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري، أهميته، توازنه وإختلاله

الفرع الأول: مفهوم الميزان التجاري وأهميته

أولا: مفهوم الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري من أهم الأجزاء المكونة لميزان المدفوعات، ويمكن تعريفه كما يلي:

1- يقصد بالميزان التجاري الفرق بين قيم الصادرات والواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة (عادة من ثلاثة أشهر إلى سنة)، أي يعبر عن رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات؛

2- يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا؛

3- يمثل الميزان التجاري صافي إيرادات الواردات والصادرات للدولة، حيث أن أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية، ويعبر عن العلاقة بين الصادرات والواردات هنا بالمعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري= إجمالي صادرات البلد (X)- إجمالي واردات البلد (M)

"يضم الميزان التجاري إجمالي الصادرات والواردات من السلع الذي يسمح بقياس تنافسية البلد تجاه منافسيه، حيث يدل الرصيد التجاري الايجابي لـ (X-M) على أن الصناعة كفؤة جدا، أو أن الشبكة التجارية فعالة بصفة خاصة، وفي المقابل، فإن الرصيد التجاري السلبي والمستمر يدل على عجز هيكلي أو بنيوي للميزان التجاري، بسبب ضعف تنافسية الصادرات"[1]، وتحاول كل الدول تحقيق فائض في ميزانها التجاري، أو على الأقل الوصول إلى حالة التوازن فيه، وذلك عندما تتحقق حالة التساوي بين الواردات السلعية مع الصادرات السلعية للبلد.

ثانيا: أهمية الميزان التجاري

"يعتبر رصيد الميزان التجاري أحد الأرقام المهمة في الاقتصاد، وعلى أساسه تُقدر نجاح السياسة التجارية المتبعة أو فشلها، وللتجارة الخارجية خاصة أهمية كبيرة نابعة من كون الدولة التي يكون لديها فائض في الميزان التجاري تصدر أكثر مما تستورد، مما يعني أن حجم الإنتاج يكون فيها عاليا، وأن لبضائعها سعرا تنافسياً وجودة في السوق المحلية والخارجية، يصاحب

1- حميدات محمود، مرجع سبق ذكره، ص87.

ذلك إرتفاع في مستوى الإنتاج والتشغيل المحليين، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي في السوق والذي يحرك عجلة الإقتصاد نحو تحقيق معدلات نمو عالية"[1].

يمكن إيجاز أهمية الميزان التجاري في النقاط التالية:

1- الميزان التجاري يقدم معلومات هامة عن درجة ارتباط الاقتصاد المحلي باقتصاديات العالم الخارجي؛

2- مساعدة دارسي السياسات الاقتصادية في توجيه أمور البلاد؛

3- يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للبلد خاصة في المدى القصير.

الفرع الثاني: التوازن والاختلال في الميزان التجاري

أولا: العجز والفائض في الميزان التجاري

يعرف العجز في الميزان التجاري على أنه زيادة الواردات عن الصادرات، بمعنى زيادة جانب المدفوعات (جانب المدين) عن جانب المتحصلات (جانب الدائن)، أما الفائض فهو الحالة المعاكسة أي زيادة الصادرات عن الواردات، وفي كلتا الحالتين يكون الميزان التجاري في حالة اختلال، أما إذا تساوت الصادرات مع الواردات (وهي حالة نادرة جدا) نقول أن الميزان التجاري في حالة توازن، أي أن حالة التوازن تتحقق عندما:

الإنتاج المحلي + الواردات = الطلب المحلي + الصادرات

ثانيا: أنواع الإختلال في الميزان التجاري

ينقسم الاختلال في الميزان التجاري إلى:[2]

1- الإختلال الطارئ: يحدث تحت وطأة أوضاع وظروف معينة أو أي حالات استثنائية أو طارئة كالحروب أو الكوارث الطبيعية أو الأزمات الإقتصادية كفرض الحصار مثلا.... ، فقد يحدث العجز في الميزان التجاري عندما تقل صادرات الدولة بسبب ظروف مناخية غير ملائمة، فمثلا إذا كانت الدولة تعتمد على الإنتاج الزراعي بشكل أساسي في تكوين صادراتها مع عدم قدرتها على تخفيض الواردات في هذه الحالة الواردات تفوق الصادرات ويحصل العجز في الميزان التجاري، والعكس في حالة الفائض، ويمكن أن يكون الاختلال وقتيا.

2- الإختلال الدائم: غالبا ما يحدث في اقتصاديات الدول النامية، ويطلق عليه بالاختلال البنيوي أو الهيكلي، وهو الاختلال المرتبط أساسا بالهيكل الاقتصادي للدولة، و يتميز باعتماد الدولة على الواردات بشكل يفوق الصادرات بكثير، وبالتالي حصول عجز في الميزان التجاري وبشكل مستمر.

3- **الإختلال الدوري:** ويمس الميزان التجاري للدول الرأسمالية المتقدمة، والمرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية، حيث

1- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص111.

2- عبد المجيد قدي، المرجع السابق ص115.

تتعرض لها هذه الدول دوريا وبشكل مستمر، نتيجة للازدهار والرواج الاقتصادي لمنتجاتها، مما يدعم قدرتها التصديرية، ما ينتج عنه زيادة الصادرات على الواردات وبالتالي ميزان تجاري ملائم، وعلى العكس في حالة الكساد و الانكماش في نشاطها الاقتصادي.

المطلب الثاني: أسباب الإختلال في الميزان التجاري والعوامل المؤثرة فيه

من خلال هذا المطلب سوف يذكر أهم أسباب الاختلال في الميزان التجاري والعوامل المؤثرة فيه في فرعين:

الفرع الأول: أسباب الإختلال في الميزان التجاري

تختلف أسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول ، ويمكن تمييزها بين أسباب اقتصادية وغير إقتصادية.

أولا: أسباب اقتصادية

تتمثل الأسباب الاقتصادية للاختلال في الميزان التجاري فيما يلي:[1]

1- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري، فإنه إذا كان سعر صرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة، والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها، فذلك يوسع الصادرات مقابل تقلص الواردات وبالتالي يحدث اختلال أيضا في الميزان التجاري للدولة.

2- أسباب هيكلية: وهي المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات، وهذا ينطبق على اقتصاديات الدول النامية، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أوسلعتين أساسيتين، وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية مما يخل بالطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية.

3- أسباب دورية: "وتشمل التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري، أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة"[2]، ومنها:

أ- الأزمات الاقتصادية المتكررة التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة، وانعكاساتها على الدول النامية كون أسواق هذه الأخيرة تعتبر أسواق خارجية هامة للدول المتقدمة؛

ب- تغيرات أذواق المستهلكين محليا وخارجيا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب؛

ج- "العوائق التجارية التي من شأنها تعطيل حرية التجارة الخارجية من خلال التعريفة الجمركية ونظام الحصص رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود داخلها، وهذا سوف يؤثر على

1- دومنيك سالفاتور، **الاقتصاد الدولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص15.

2- لعويسات جمال الدين ، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، دون سنة النشر، ص41.

القدرةالتنافسية للدولة"[1].

ثانيا: أسباب غير اقتصادية

تتمثل الأسباب غير الاقتصادية للاختلال في الميزان التجاري فيما يلي:

1- عوامل طبيعية: ويقصد بها الكوارث الطبيعية، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية وزيادة وارداتها من السلع الضرورية.

2- التطور التكنولوجي: "وما يرافقه من اختراعات خصوصا في الدول المتقدمة، والتي قد تخفف تكاليف ونفقات الإنتاج وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة، كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للدول النامية، فيختل ميزانها التجاري"[2].

3- الظروف السياسية: كالحروب أو المقاطعات الاقتصادية، وما لها من أثر على معدلات الصادرات خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تّمثل سوق خارجي فعال للدولة.

4- النمو الديموغرافي: حيث أن زيادة النمو الديمغرافي ينتج عنه زيادة الطلب على الواردات خاصة السلع الاستهلاكية بالإضافة إلى تطبيق سياسة رفع الأجور والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج، وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها.

5- العمـالة: "الاظطرابات التي تنتج عن اليد العاملة كالإضرابات مثلا يكون لها أثر على الدولة لأّنها تؤدي إلى شّل العملية الإنتاجية وزيادة التكاليف وبالتالي زيادة الواردات، وانخفاض الطلب على العملة المحلية، ويتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الاضطرابات الصناعات الموجهة بالدرجة الأولى للتصدير"[3].

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الميزان التجاري

هناك العديد من العوامل التي من شأنها التأثير في الميزان التجاري منها:

1- التضخم: "يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات، نظرا لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا"[4].

1- دومنيك سالفاتور، مرجع سبق ذكره، ص17.

2- زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي " العلاقات الاقتصادية والنقدية والدولية"**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2000، ص101.

3- زينب حسن عوض الله، المرجع السابق، ص102.

4- بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص64.

2- معدل نمو الناتج المحلي: يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة.

كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات، في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها.

3- تغيرات أسعار الفائدة: التغير في أسعار الفائدة له أثر على حركة رؤوس الأموال، حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات، وعلى العكس من ذلك ينتج عن انخفاض أسعار الفائدة خروج رؤوس الأموال، مما يساهم في تراجع العملية الإنتاجية فيؤثر على تراجع الصادرات وبالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة، ويعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين.

4- سعر الصرف: ينتج عن رفع القيمة الخارجية للعملة انخفاض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

المبحث الثالث: علاقة أسعار الصرف بالميزان التجاري

تعتمد السلطات النقدية في معالجة الخلل في الميزان التجاري على سياسة سعر الصرف، كونها تعتبر عاملا أساسيا في تحديد أسعار السلع المتبادلة بين الدول.

"نتيجة للتوجهات الحديثة نحو اقتصاد السوق، تطورت أنظمة الصرف من التثبيت إلى المرونة المطلقة، ومع تطور الفكر الاقتصادي وظهور الأفكار النقدية برزت عدة أفكار نقدية لتحليل أثر تغيرات أسعار الصرف على حركة التجارة الخارجية، ولقد كان لسياسة التخفيض في قيمة العملة نصيب كبير في هذه التحليلات الاقتصادية نظرا لأهميتها في التأثير على الميزان التجاري وتحسين وضعيته"[1].

المطلب الأول: تأثير تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري

تأثير تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري من خلال الصادرات والواردات

الفرع الأول: تأثير تقلبات أسعار الصرف على الصادرات

"عرفنا أن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، إذ أنها توحي بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبي أو إيجابي وهذا بتتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلا عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الإنتاج، إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الإستجابة لتقلبات سعر الصرف، والعكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج وحجم تجارة أقل"[2].

يساهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية، وهذه التقلبات قد تؤدى إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها، حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية أو رفعها، وذلك للأسباب التالية:[3]

1- ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار؛

2- ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة؛

3- توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يُقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع، ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع.

تجدر الإشارة إلى أن أهمية الاختلاف بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية تعتمد على الكثير من العوامل منها:

1- سعدون حسين فرحان، **أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة "دراسة مقارنة في دول نامية ذوات هيكل إنتاج و تجارة مختلفة"**، مجلة تنمية الرافدين، العدد 30، العراق، 2008، ص7.

2- سعدون حسين فرحان، المرجع السابق، ص7.

3- مُحَمَّد دياب، **التجارة في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2008، ص2.

1- مدى اعتماد الدولة التي خفضت قيمة عملتها على الواردات، فكلما كان اعتمادها عليها كبيرا كلما قلت فاعلية التخفيض؛

2- طبيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد أولية ضرورية للصادرات أو منتجات استهلاكية؟ فإذا كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفيض.

في حالة تخفيض سعر الصرف (رفع قيمة العملة) فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية نتيجة انخفاض حجم الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، وبالتالي زيادة المعروض المحلي من السلع بالداخل، فتنخفض أسعار السلع المحلية، كما يمكن أن يحدث انخفاض الأسعار المحلية نتيجة زيادة حجم الواردات من الخارج بعد رفع قيمة العملة المحلية والذي يترتب عنه زيادة في من المعروض السلعي المحلي فتنخفض الأسعار.

ويتحدد عرض الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الوطنيين ورغبات المستوردين الأجانب. يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (1-1): معدل الصرف والعرض والطلب على الصادرات

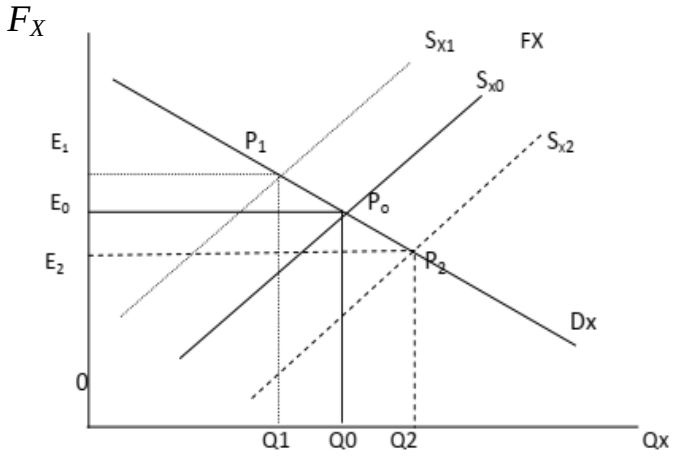

المصدر: نشأت نبيل الوكيل، **التوازن النقدي و معدل الصرف**، شركة ناس للطباعة،مصر،2006،ص5.

يتضح لنا من خلال الشكل أن الطلب على صادرات الدولة محل الدراسة (ولتكن الدولة A مثلا) يتحدد بدالة طلب ثابتة D_X لا تتغير نتيجة للتغيرات الحاصلة في معدل الصرف الأجنبي، في حين أن دالة عرض الصادرات S_X تستجيب لتغيرات معدل الصرف.

Q_X : تشير إلى كمية الصادرات (المطلوبة أو المعروضة).

F_X : تشير إلى سعر الصادرات بالعملة الأجنبية.

و يوضح الشكل أنه عند النقطة P_0 والتي تمثل نقطة توازن، و E_0 التي تمثل معدل الصرف التوازني، فإذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة A (انخفاض معدل الصرف)، فإن دالة عرض الصادرات تتحرك تجاه اليسار لتصل إلى S_{X1}، وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_1 بما يؤدي إلى انخفاض كمية الصادرات من Q_0 إلى Q_1 .

وعلى العكس إذا افترضنا انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة A (ارتفاع معدل الصرف)، فإن دالة عرض الصادرات تتحرك تجاه اليمين لتصبح S_{X2}، وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_2 بما يؤدي إلى زيادة كمية الصادرات من Q_0 إلى Q_2 فالكمية المعروضة من الصرف الأجنبي تتغير بتغير معدل الصرف والتي يمكن تحديدها عند معدلات الصرف التالية E_2 ، E_1 E_0 . حيث أن الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي عند معدل صرف معين تساوي كمية الصادرات مضروبا في سعر الصادرات مقوما بالعملة الأجنبية.

"إن تأثير التغير في سعر الصرف على قيمة الصادرات (الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي) يعتمد على درجة مرونتها (التغير النسبي في الصادرات إلى التغير النسبي في سعر الصرف)، فالكمية المعروضة من الصرف الأجنبي تتزايد كلما كان الطلب على صادرات الدولة محل الدراسة أكثر مرونة"[1].

الفرع الثاني: تأثير تقلبات أسعار الصرف على الواردات

"إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير، وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستنخفض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي.

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري، فيؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي بدوره إلى زيادة المعروض المحلي من السلع، فتنخفض الأسعار، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام" [2].

و يتحدد الطلب على الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الأجانب (عرض الواردات) ورغبات المستوردين المحليين (الطلب على الواردات) ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

1- نشأت نبيل الوكيل، **التوازن النقدي و معدل الصرف**، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006، ص6.

2- لحلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص121.

الشكل (1-2): معدل الصرف والعرض والطلب على الواردات

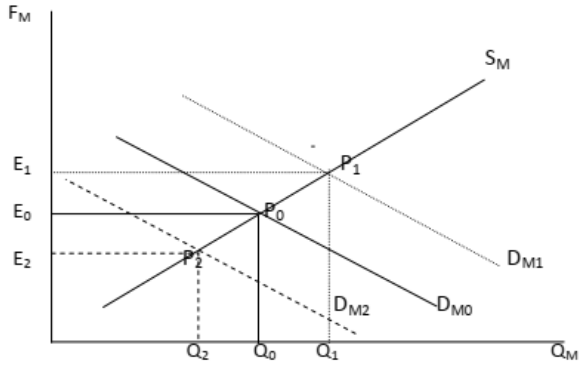

المصدر: نشأت نبيل الوكيل، **التوازن النقدي و معدل الصرف**، شركة ناس للطباعة،مصر ،2006،ص8.

من خلال الشكل أعلاه، وبإفتراض دالة عرض الواردات S_M لا تتأثر بالتغيرات في معدل الصرف الأجنبي، في حين دالة الطلب على الواردات D_M تستجيب لتغيرات معدل الصرف، حيث:

Q_M: تمثل كمية الواردات المطلوبة أو المعروضة.

F_M : تمثل سعر الواردات من العملة الأجنبية.

فإنه عند النقطة P_0 يتحقق التوازن، ويكون معدل الصرف التوازني E_0 والكمية المطلوبة من الواردات تكون Q_0 فإذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولةA (انخفاض معدل الصرف) فإن دالة الطلب على الواردات تتجه باتجاه اليمين لتصبح D_{M1} وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_1 بما يؤدي إلى ارتفاع كمية الواردات من Q_0 إلى Q_1.

وعلى العكس إذا افترضنا انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة A (ارتفاع معدل الصرف) فإن دالة الطلب على الواردات تتحرك ناحية اليسار لتصبح D_{M2} وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_2 بما يؤدي إلى انخفاض كمية الواردات من Q_0 إلى Q_2.

ومنه يمكن القول بأن الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي تختلف باختلاف معدل الصرف، والتي يمكن تحديدها من خلال معدلات الصرف المختلفة E_2، E_1، E_0. حيث أن [1] "الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي عند معدل صرف معين تساوي كمية الواردات مضروبا في سعر الواردات مقوما بالعملة الأجنبية.

"إن زيادة كمية الواردات نتيجة تخفي سعر الصرف ربما لا يؤدي إلى ارتفاع قيمتها (أي زيادة الطلب على الصرف الأجنبي) كما كانت عليه من قبل ويتوقف الأمر على درجة مرونة الطلب السعرية على الواردات التي تتأثر بعامل مهم ألا وهو وجود بدائل محلية جيدة لتلك المنتجات المستوردة، فتوفر مثل هذه البدائل سيمكن المستهلكين من التحول إليها بدلا من السلع المستوردة مما يقلل من قيمة الواردات، ومرونة الطلب السعرية للواردات لدولة كبيرة ذات اقتصاد

1- نشأت نبيل الوكيل، مرجع سبق ذكره، ص8.

متنوع تكون أكبر منها في دولة صغيرة وذلك لأن الدولة الكبيرة المتنوعة الاقتصاد تنتج تشكيلة كبيرة من السلع التي يمكن أن تكون بدائل جيدة لوارداتها"[1].

المطلب الثاني: دور سعر الصرف في علاج الإختلال في الميزان التجاري

تعتمد المؤسسات النقدية الدولية في علاج الاختلال في ميزانها التجاري على أسلوبي المرونات والإستعاب، كما يلي:[2]

الفرع الأول: أسلوب المرونات في علاج الإختلال في الميزان التجاري

يعتمد هذا الأسلوب على عملية تخفيض أو رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية والتأثير على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه، ومنه على وضع الميزان التجاري للدولة، حيث ظهر هذا الأسلوب خلال فترة الثلاثينات من القرن العشرين ويرتكز منهج المرونات على مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر صرف العملة الوطنية.

واعتمد ماريشال- ليرنر في اشتقاق النظرية على ميزان تجاري متوازن حيث:

X: قيمة الصادرات بالعملة الوطنية، M: قيمة الواردات بالعملة الوطنية، P: سعر الصرف

B: الميزان التجاري (الصادرات والواردات بالعملة الوطنية).

e_X: مرونة الطلب على الصادرات بالنسبة لسعر الصرف ، وتعطى كما يلي:

$$e_x = \frac{\frac{\Delta X}{X}}{\frac{\Delta P}{P}} \quad (1)$$

حيث:

ΔX:التغير في الصادرات ΔP: التغير في سعر الصرف

وتعني القيمة e_X: قيمة التغير التي تحصل في الصادرات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الصادرات ذات درجة عالية من المرونة بالنسبة لسعر الصرف.

- و إذا عبرنا على الصادرات في شكل دالة فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما يلي:

1- أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة، الأردن، ،2007، ص163.

2- زواوي الحبيب، **سعر الصرف و مؤشرات قياس التنافسية "حالة الجزائر"**، الملتقى الدولي الرابع: المنافسة والإستراتجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية جامعة الشلف، الجزائر، 02-07 أفريل، 2005، ص2.

$$e_x = \frac{\partial X}{\partial P} \times \frac{P}{X} \quad (2)$$

e_m : مرونة الطلب على الواردات بالنسبة لسعر الصرف، و تعطى كمايلي:

$$e_m = \frac{\frac{\Delta M}{M}}{\frac{\Delta P}{P}} = \frac{\Delta M}{\Delta P} \times \frac{P}{M} \quad (3)$$

حيث: ΔM: التغير في الواردات ΔP : التغير في سعر الصرف.

وتعني القيمة e_m: قيمة التغير التي تحصل في الواردات عند تغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت القيمة e_m كبيرة كلما دل ذلك على كون الواردات ذات درجة عالية من المرونة.

– و إذا اعتبرنا الواردات في شكل دالة فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما يلي:

$$e_m = \frac{\partial M}{\partial P} \times \frac{P}{M} \quad (4)$$

– بما أننا افترضنا أن M مقيمة بالعملة الأجنبية، فإنه لتحويلها إلى العملة الوطنية يجب ضربها في سعر الصرف P و منه تصبح قيمة الواردات بالعملة الوطنية هي PM و بالتالي الميزان التجاري بالعملة الوطنية يكتب كما يلي:

$$B = X - MP \quad (5)$$

و تسمى هذه المعادلة بمعادلة رصيد الميزان التجاري.

ومن أجل معرفة التغير في سعر الصرف P على الميزان التجاري B نجري التغير رياضيا وذلك باشتقاق B بالنسبة لسعر الصرف لنصل إلى:

$$\frac{\partial B}{\partial P} = M\left(\frac{\partial X}{\partial P}\frac{1}{M} - \left(1 + \frac{\partial M}{\partial P}\frac{P}{M}\right)\right)$$

أو:

$$\frac{\partial B}{\partial P} = M\left(\frac{\partial X}{\partial P}\frac{1}{M}\frac{P}{P} - \left(1 + \frac{\partial M}{\partial P}\frac{P}{M}\right)\right) \quad (6)$$

و بما أنه تم الإنطلاق من ميزان متوازن أي أن $B=X-MP=0$ و بالتالي :

$X= MP$ ومنه يمكن كتابة المعادلة 6 كمايلي:

$$\frac{\partial B}{\partial P} = M\left(\frac{\partial X}{\partial P}\frac{P}{X} - \left(1 + \frac{\partial M}{\partial P}\frac{P}{M}\right)\right) \quad (7)$$

و بتعويض المعادلتين (2) و (4) في المعادلة (7) مع مراعاة أن مرونة الواردات سالبة نجد:

$$\frac{\partial B}{\partial P} = M(e_x - (1 - e_m)) = M(e_x + e_m - 1) \quad (8)$$

بمعنى أنه عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الميزان التجاري يتغير بالمقدار:

$$M(e_x + e_m - 1) \quad (9)$$

وحتى يكون هذا التغير موجبا أي حصول زيادة في الميزان التجاري لا بد من تحقق الشرط التالي:

$$e_x + e_m > 1$$

أي أن مجموع مرونتي الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف يجب أن يكون أكبر من الواحد (شرط مارشال ليرنر).

- اما إذا كانت القيمة تساوي 1 فإن التغير الذي يحصل في الميزان التجاري نتيجة لتغير سعر الصرف يكون معدوما.
- وفي حالة القيمة أقل من 1 فإن التغير في سعر الصرف يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري.

الفرع الثاني: أسلوب الإستيعاب في علاج الإختلال في الميزان التجاري

"ظهر هذا الأسلوب على يد *Alexander Sidney*، حيث يرتكز تحليله على الميزان التجاري للدولة (سوق السلع)، ويتم تطبيقه أساسا عند دراسة آثار تخفيض قيمة العملة على توازن ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على كل من الدخل والإنفاق القوميين"[1].

حيث يرتكز منهج الاستعاب على أن رصيد الميزان التجاري للدولة ما هو إلا مقدار الدخل الوطني مطروحا منه مقدار السلع التي تم استعابها محليا.

وينطلق هذا الأسلوب من مجموعة من المبادئ وهي:[2]

1- حالة التوظيف غير الكامل، أي هناك موارد عاطلة؛

2- خضوع الإنتاج في الدول المشتركة في التبادل لظروف التكاليف الإنتاجية بمعدلات واحدة نتيجة لزيادة الإنتاج الكلي؛

3- ثبات أسعار السلع والأجور الاسمية ومعدلات الفائدة وغيرها من المتغيرات النقدية؛

4- اعتماد الصادرات على الإنتاج الجاري، وليس على المخزون؛

5- وجود كميات مناسبة من الاحتياطات النقدية الدولية؛

6- يركز هذا المنهج على المتغيرات الاقتصادية الكلية (كالناتج ، التشغيل، الاستثمار،... الخ).

ويعتمد منهج الإستعاب بالمطابقة الكينزية على الدخل القومي كما يلي:

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

حيث:

Y: الدخل القومي C: الإستهلاك I: الإستثمار G: الإنفاق الحكومي

X: الصادرات M: الواردات.

المطلب الثالث: سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية بالنسبة للعملة الوطنية وشروط نجاحها

الفرع الأول: سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية

إن الغرض من تخفيض قيمة العملة هو تحسين القدرة التنافسية لأسعار السلع في الأسواق الخارجية، لكن هذا الهدف لا يتحقق بسرعة، إذ في بادئ الأمر ستكون الآثار سلبية، ويتحقق عجز في الميزان التجاري نتيجة ارتفاع أسعار الواردات، بعدها يبدأ إحلال السلع المستوردة بسلع منتجة محليا ما يسمح بتصحيح الخلل في الميزان التجاري تدريجيا.

1- Bernard Mardis,Oliver L S ,**Risque de change et gestion de la trésorerie internationale**,(Dunod Bordas, Paris, 1981), p 38.

2- أمين صيد، مرجع سبق ذكره ، ص178.

وتلجأ الدولة إلى هذا الإجراء للأسباب التالية[1]:

1- معالجة العجز في الميزان التجاري؛

2- ارتفاع دخول المنتجين المحليين؛

3- ارتباط العملة بكتلة نقدية معينة؛

4- تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي؛

5- معالجة البطالة في الاقتصاد القومي؛

6- إيجاد العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية؛

7- تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة.

الشكل رقم(1-3) تخفيض سعر العملة ورصيد الميزان التجاري

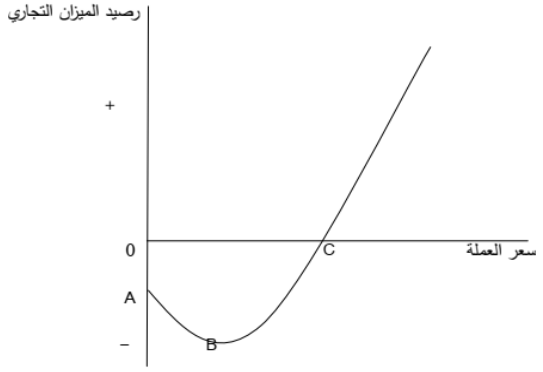

المصدر :بن الزاوي عبد الرزاق ، **سلوك سعر الصرف الحقيقي و أثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة، 1970-2007** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص21.

النقطة **A** تمثل العجز في الميزان التجاري، والانتقال من النقطة **A** إلى النقطة **B** يوضح استمرار التدهور في الميزان التجاري نتيجة لتزايد ارتفاع أسعار الواردات المقومة بالعملة الأجنبية، وفي المقابل انخفاض حصيلة الصادرات المقومة بالعملة المحلية، في حين أن الانتقال من **B** إلى **C** راجع لتغير الأسعار المشجعة للصادرات، وهذا بدوره يؤدي إلى تراجع الواردات نتيجة لارتفاع أسعارها بالعملة المحلية. ما يمكن قوله هو أن النتائج المترتبة عن تخفيض قيمة العملة لا تظهر إلا إذا كان هذا التخفيض مصحوبا ببرنامج انتعاش يهدف إلى الحد من الطلب المحلي وتشجيع الصادرات.

1- عرفات تقي الدين الحسني، **التمويل الدولي**، (دار مجدلاوي، الأردن، 1999)، ص 152- 155.

الفرع الثاني: شروط نجاح سياسة تخفيض العملة المحلية

حتى تتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة المحلية، لا بد من توافر مجموعة من الشروط أهمها:[1]

1- مرونة الجهاز الإنتاجي لمواجهة الطلب الخارجي الناجم عن ارتفاع الصادرات؛

2- مرونة الطلب الداخلي على السلع المستوردة ومرونة الطلب الخارجي على السلع المصدرة؛

3- ألا تعتمد الدول الأخرى على سياسة تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها؛

4- ألا يتردد الشك في الأسواق النقدية بأن هذا التخفيض سيعقبه تخفيض آخر؛

5- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.

حيث أن سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية تفترض بقاء الأسعار المحلية لمستوى السلع والخدمات دون ارتفاع مقارنة بالأسعار الأجنبية، كون ارتفاع الأسعار المحلية سيؤدي إلى عدم انخفاض سعر الصرف الحقيقي الذي سيكون مبالغا فيه كونه لا يعكس توازن ميزان المدفوعات، فانخفاض سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الوطنية المقومة بالصرف الأجنبي، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه السلع في الأسواق الخارجية، ما يؤدي بدوره إلى زيادة الصادرات وبالمقابل ارتفاع أسعار السلع الأجنبية مقومة بالعملة الوطنية مما سيؤدي إلى انخفاض الطلب عليها أي انخفاض الواردات.

أي أن نجاح تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية تكون فعالة في حالة اعتمادها من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري بشرط توفر مرونة الطلب الأجنبي على الواردات والعرض المحلي على الصادرات.

1- صبحي حسون الساعدي، **أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد01، العراق، 2011، ص94، 95.

خلاصـة الفصل

يلعب سعر الصرف دورا أساسيا في الحياة المالية والاقتصادية المتداولة، سواء كانت اليومية منها، أي بين أفراد المجتمع فيما بينهم أو في مجال الأعمال الكبرى والصفقات، مما يفضي بأنه ليس هناك مجتمع يعيش بمنأى عن التأثر بالتغيرات الطارئة في سوق صرف ، والذي يزيد من فعالية سعر الصرف هو طابع العالمية الذي تتسم به أسواق الصرف، وعلى هذا الأساس أصبح المجتمع الاقتصادي يعيش تحولات في الأنظمة النقدية، حيث انتقل من سعر الصرف الذهبي إلى نظام استقرار أسعار الصرف ثم نظام تعويم أسعار الصرف، وبالتالي فإن سعر الصرف يعد مؤشرا هاما و متغيرا أساسيا له بالغ الأثر في رخاء بلد معين، و نظرا لما له من أهمية كبرى جعل العديد من الآراء تختلف حول ماهيته ، فقد اعْتُبر أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح و باقي اقتصاديات العالم، كما يلعب في الوقت نفسه دورا بارزا في قدرة الاقتصاد التنافسي، وبالتالي في وضعية ميزان التجارة ومعدلات التضخم والنمو الحقيقي، ويهدف أيضا للمساهمة في استقرار حركية الاقتصاد الاقتصادية والمالية.

و بمعرفة ماهية سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه، وكذا أنظمته ومختلف النظريات المفسرة له، وكذا مفهوم الميزان التجاري وأهميته والعوامل المؤثرة فيه، بالإضافة إلى تحليلنا لسياستي رفع قيمة العملة الخارجية وتخفيض قيمة العملة ومدى مساهمتها في تسوية العجز في الميزان التجاري، سنحاول إسقاط الجانب النظري الذي تم تناوله من خلال هذا الفصل على أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري، وذلك في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

أثر انعكاسات تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر

تمهيد:

يمثل سعر الصرف سياسة اقتصادية جد فعالة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية لأي دولة في العالم، وتحسينها وذلك لما له من دور بارز فيما يخص السياسات الاقتصادية المعتمدة من قبل الدول لتوجيه الإقتصاد أو تنمية قطاع ما.

ولسياسات الصرف أدوات متنوعة تختلف من دولة إلى أخرى حسب الظروف الإقتصادية السائدة، فقد يتم تعديل صرف العملة أو التأثير من أجل تخفيض أو تحسين عملتها باستعمال احتياطات الصرف، أو استخدام سعر الفائدة المرتفع وأحيانا يعتمد على مراقبة سعر الصرف، أو اعتماد سعر صرف متعدد، وبهذا يمكن القول أنه توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف العملة للبلد، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث عجز في الميزان التجاري يؤدي بالضرورة إلى انخفاض سعر الصرف.

يعتبر الاقتصاد الجزائري نموذجا لاقتصاد في طور التحول من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق بعد المشاكل التي صادفته جراء انهيار أسعار النفط في السوق العالمي، بداية من منتصف الثمانينيات، وهذا ما دفع لطلب المساعدة من طرف المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وتطبيقا لما يعرف ببرنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للخروج من النفق المظلم للاقتصاد الوطني.

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى انعكاسات تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر من خلال ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: تطور سياسة الصرف ونظام الرقابة على الصرف في الجزائر؛
- المبحث الثاني: تحليلتطور الميزان التجاري في الجزائر؛
- المبحث الثالث: آليات معالجة تقلبات سعر صرف الدينار على الميزان التجاري.

المبحث الأول:تطور سياسة الصرف ونظام الرقابة على الصرف في الجزائر

تعد سياسة الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم من أجل إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من اختلال توازنه،فهي تسعى الى فهم تغيرات سعر الصرف لكي لا تكون عاقبتها وخيمة على الأعوان الاقتصاديين، وبهذا فهي تعتبر جزءا من السياسة الاقتصادية تسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل، النمو استقرار الأسعار، والتوازن الخارجي.فبعض الدول اتبعت سياسة تثبيت سعر صرفها وربطه إلى مختلف العملات بعد تخليها عن الربط بالذهب وبلدان أخرى فضلت تعويم سعر صرفها وترك مسألة تحديده لعوامل العرض والطلب داخل السوق[1].

المطلب الأول: تطور سياسة الصرف و تسعيرة الدينار الجزائري

لقد عرفت أنظمة تسعير الدينار الجزائري والصرف عدة تغيرات يمكن إدراجها فيما يلي:

الفرع الأول: تطور سياسة الصرف وتسعيرة الدينار الجزائري خلال الفترة 1962 – 1987

دراسة تطورأنظمة تسعيرة الدينارالجزائري والصرف خلال الفترتين**1962–1970 و1971–1987**

أولا:تطور سياسة الصرف وتسعيرة الدينار الجزائري خلال الفترة 1962 – 1970

« في بداية الاستقلال أمنت الجزائر لعملتها حرية التبادل والتحويل الكلي داخل منطقة الفرنك »[2]، وقد كان النظام النقدي حتى سنة 1970مسّيرا باتفاقيات بريتن وودز(سعر الصرف الثابت)، فلقد حددت الجزائر آنذاك سعر الصرف الدينار بما يعادل 0,18غ من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي خلال سنة1964، تاريخ إنشاء العملة الوطنية،وظل على حاله إلى غاية1969، تاريخ انخفاض العملة الفرنسية بسبب ضعفها، ما أدى إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف العملات، وهو ماترتب عنه إعادة تقييم تكاليف المشاريع المستمرة التي انطلقت في إطار مخططات الرباعي الأول1970-1973، وبعد خروج الجزائر من هذه المنطقة اتبعت نظام الرقابة على الصرف الذي كان مطبقا في كل دول العالم الثالث، وتعني الرقابة على الصرف تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمرتقبة طبقا للمصالح الوطنية،كما أنها تتطور وفقا للتغيرات المالية والنقدية في ميزان المدفوعات والاحتياطي من العملة الأجنبية.

هذه الحقبة الزمنية كانت أول مرحلة من مراحل تطور نظام الرقابة على الصرف والتي تميزت باتخاذ إجراءات تحمي الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية،وقد اعتمدت في ذلك على عدة أدوات أهمها: الحرية، نظام الحصص،الاحتكار، وإبرام الاتفاقيات الثنائية مع مختلف البلدان.

1- شعيب بونوة،**سياسة سعر الصرف بالجزائر**،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان،2011،ص2.

2 -*Youcef Debdoub,* ***Les nouveaux mécanismes économiques en Algérie*** *, Office des publications universitaires, Alger,2000,p18.*

ثانيا: تطور سياسة الصرف وتسعيرة الدينار الجزائري خلال الفترة 1971 – 1987

تميزت هذه المرحلة بأهمية كبيرة، حيث سجلت تطبيق نظام جديد للتسيير مع انطلاق المخطط الاقتصادي للتنمية، وأمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة والمنبثقة عناتفاقية بريتن وودز وعن تعويم أسعار الصرف،تم إتخاد قرار تغيير نظام تسعير الدينارالجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974- 1977، وقد سعى هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج هو:[1]

1- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمةالدينار تفوق القيمة الحقيقية،وهذا بغرض تخفيفعبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية المستوردة من طرف المؤسسات وخصوصا أنها مؤسسات ناشئة؛

2- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات تنازلية لسعر الصرف وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار، فبالتخلي عن الحصص الثابتة في مارس 1973 وظهور معدل مرن للصرف،كان على الجزائر تحديد قيمة الدينار على أساس سلة مكونة من 14عملة، «حيث منحت لكل عملة منها ترجيحا محددا على أساس وزنها في التسديدات الخارجية بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري وبارتباط الجزائر بهذه السلسلة من العملات سمح لها بالخروج نهائيا من منطقة الفرنك»[2].

إن الرقابة الصارمة والمستمرة على التجارة الخارجيةساهمت في كبح عملية التصدير والرفع من مستوى التضخم،كما مارس التقييم الزائد للدينار آثار سلبيةعلى الاقتصاد مجملها مناقضة للتطور الصناعي المشروع في 1966، فقد وصل إلى حد مرتفع بين 1983و1986، أين الدولار الأمريكي كسب قوة كبيرة في الأسواق الماليةالعالمية،وبعد 1986أعلن تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري، فأصبح التغيير النسبي لكل عمليةتدخل في سلة الدينار يحسب على أساس معدل الصرف السائد في سنة 1974، وهذا ماأعتبر تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار الجزائري التي شرع في العمل بها انطلاقا من مارس1987.

الفرع الثاني: تطور سياسة الصرف وتسعيرة الدينار الجزائري بعد سنة 1988

دراسة تطورأنظمة تسعيرة الدينارالجزاري والصرف خلال الفترتين **1988–1994** وبعد **1994**

أولا: تطور سياسة الصرف وتسعيرة الدينار الجزائري خلال الفترة 1988 – 1994

لقد أدى التدهور المفاجيء لسعر البترول سنة 1986، وكذا تضخم مواعيد الإستحقاق للديون الخارجية إلى دخول الإقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة، وخاصة ميزان المدفوعات، كما ساهمت الإختلالات

1- محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص156.

*2 -Mourad Benachenhou, **Inflation d'évaluation marginalisation** ,(Maison D'édition, ECH, RIFA , sans année), p22.*

السياسية والإقتصادية والعالمية لسنة1988، والتي مست بالضرورة البلدان ذات الإقتصاد الإداري في ظهور آثار مباشرة على الإقتصاد الجزائري وعلى الوضعية الإجتماعية، مما أحدث مظاهرات شعبية كبيرة في أكتوبر1988، التي أعطت عهدا جديدا لتلاشي نظام التسييرالإشتراكي، مما إستوجب إدخال إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الإقتصاد الوطني تهدف إلى الإنتقال التدريجي وبخطى سريعة من الإقتصاد المخطط والمسير مركزيا إلى اقتصاد توجهه آليات السوق الحرة، حيث يأخذ الجانب النقدي والمالي من هذه الإصلاحات مكانة معتبرة محاولين إستعادة القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار، ومن أجل هذا فقد أعلنت السلطات النقدية منذ منتصف 1990عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملاتالجارية بعد 3سنوات، وفي هذهالأثناء تم البدء في جعل الدينار الجزائري قابلا للتحويلفي المعاملات الجارية في الخارج، حيث تمت عملية تعديل صرف الدينار من1987إلى غاية سبتمبر1992، « حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4.9 دج/$ في نهاية 1987 إلى 17.7 دج/$ في نهاية مارس 1991»[1]

واستقر على هذا الحال إلى أن تم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22% بتاريخ 1991/09/30، وفقا لاتفاقية صندوق النقد الدولي وبهذا التخفيض بلغ معدل سعر صرف الدينار 22.5 دج/$ واستقر حول هذه القيمة إلى غاية 1994، و يمكن أن تبين مراحل الانزلاق التدريجي التي مر بها الدينار خلال الفترة الممتدة من 1987 إلى 1994.

الجدول (2–1): مراحل الانزلاق التدريجي التي مر بها الدينار مقابل الدولار خلال الفترة: 1987–1991

السنة	1987	1988	1989	1990	1991
القيمة	4.9	5.91	7.61	10	17.7

Source: *Rapport 2001.* ***Banque d'Algérie évolution économique et monétaire en Algérie****, juillet 2002 p97*

في ظل الانفتاح على اقتصاد السوق بعد سقوط الاشتراكية، قدمت السلطات العمومية للبنك المركزي وظيفتين أساسيتين هما:الرقابة على الصرف وتعديل الاقتصاد،وفي هذا الصدد نجد أن السلطات العمومية حرصت على تخصيص الموارد بعقلانية وعلى التحكم في التضخم بغرض استقرار قيمة الدينار، كما حاولت التخفيف من الفوارق التي يعاني منها الدينار الجزائري بتقريب قيمته الرسمية من قيمته الحقيقية.

ثانيا: تطور سياسة الصرف وتسعيرة الدينار الجزائري بعد سنة 1994

لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى خفض قيمة العملة الوطنية منذ إتفاق إعادة جدولة المديونية الخارجية واتفاق التمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي،حيث خفض قيمة الدينار بنسبة 40.17%وكان قبل ذلك قد فقد 50%من قيمته عام 1990.

1- محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص158.

وفي 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار على مرحلتين، وخلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية، وبين 1995-1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20%، وتبعه انخفاض بحوالي 13% بين 1998-2001 وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهرا الموالية و هذا منذ أوائل 2002[1].

في جانفي 2003قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% إلى 5%، بهدف الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية.

وفي أواخر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11%وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بنسبة 7.5% ، وفي سنة 2005وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 73.36و 91.30بالنسبة للأورو، وفي سنة 2006 انخفض وواصل انخفاضه إلى غاية 2007، وفي مايلي يظهر تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار والأورو من 2005-2008.

الجدول (2-2):تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار والأورو خلال الفترة: 2005-2008.

العملة الأجنبية	2005	2006	2007	2008
الدولار	73.36	72.64	69.36	63.86
الأورو	91.30	91.24	94.99	96.91

source : *www.bank-of-Algeria.dz/march2.htm*

كما سجل الدينار الجزائري خلال سنة 2013 قيمة 78,37دج للدولار، رغم الفائض المسجل في الميزان التجاري خلال هذه الفترة، كون الفائض المسجل نتيجة لتزايد الصادرات من المحروقات والتي وصلت إلى 98%والمسعرة بالدولار الأمريكي حسب حصص منظمة الأوبك. الجدول التالي يلخص تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة ما بين 1990 و2015.

1- بودلال علي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

الجدول (2-3):تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة: 1990-2015

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
دج /$	8,96	18,47	21,84	23,35	35,06	47,66	54,75	57,71	58,74	66,57	75,26	77,22	79,68
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
دج /$	77,39	72,06	73,28	72,65	69,59	63,58	72,65	74,39	72,94	77,54	79,37	80,58	100,46

المصدر: إحصائيات المالية الدولية IFS

يوضح لنا الجدول رقم (2-3) تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1990-2015) حيث نلاحظ من خلال الجدول أن وتيرة انخفاض قيمة الدينار الجزائري متسارعة خلال الفترة 1990 -2000 حيث انتقل من قيمة 8,96دج للدولار في سنة 1990إلى 75,26سنة 2000 وسجل استقرار نسبي خلال الفترة (2000 -2007) وهذا الاستقرار ناتج عن الفائض المسجل في الميزان التجاري الجزائري كما سجلت سنة 2008 ارتفاع في قيمة الدينار مقابل الدولار حيث وصل الى 64,58دج للدولار ، وهذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية، وعرف الدينار انخفاضا من جديد خلال الفترة (2009-2013) حيث سجل 78,37دج للدولار خلال سنة 2013 رغم الفائض المسجل في الميزان التجاري خلال هذه الفترة كون الفائض المسجل نتيجة لتزايد الصادرات من المحروقات والتي وصلت إلى 98%و المسعرة بالدولار الأمريكي حسب حصص منظمة الأوبك .

ونستنتج مما سبق أن نظام الصرف في الجزائر لا يزال في أدنى مستويات وأن السياسة النقدية بالجزائر اعتمدت على نظام صرف ثابت خفي، رغم إعلانها الرسمي لصندوق النقد الدولي على اعتمادها نظام صرف عائم مدار، هذا يعني أن الدينار الجزائري يتميز بظاهرة الخوف من التعويم وأن التصريح المقدم لصندوق النقد الدولي عن اعتمادها على نظام الصرف العائم المدار راجع للضغوطات المطبقة من طرف الصندوق وذلك ابتدءا من سنة 1996في إطار ما يسمى بالتعديل الهيكلي.

عموما فقد سمحت لنا هذه المراحل الأربعة بمعرفة نظام الصرف الجزائري وتطوراته الرئيسية التي عرفها منذ بداية السنوات الأولى التي خلفت تاريخ الاستقلال، بحيث اتضح أن الجزائر كانت تتبع نظام الصرف الثابت مرتبط بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي،ثم عرف سعر الصرف نوعا من الاستقلالية، أين تم ربطه بسلة من العملات الصعبة، ويرجع سبب هذا الربط لتدهور قيمة الفرنك الفرنسي،مما تطلب من الجزائر تبني نظام صرف ما بين البنوك وهذا في إطار نظام الصرف العائم المدار والمرتبط بالدولار الأمريكي. نظرا لأن معظم صادراتناتقيم بالدولار فإن سعر صرف الدينار الجزائري يتحدد تبعا لعاملي

العرض والطلب على العملة الوطنية، مع تدخل البنك المركزي إما بتخفيض أو زيادة هذه القيمة (سعر الصرف) لتركه عندمستوى مقبول[1].

المطلب الثاني:نظام الرقابة على الصرف وتطوره في الجزائر

قبل عقد التسعينات كانت سياسة الصرف تتماشى مع المنهج الاقتصادي المتبع، وهو مركزية القرارات إن لم نقل أن هذه السياسة كانت مهمشة لأن الدينار الجزائري كان مجرد وحدة حساب، ومع حلول سنة 1988 استرجعت سياسة الصرف مكانتها من خلال تخصيص عملات أجنبية للبنوك التجارية في إطار سقوف ائتمانية، ومن خلال هذا المطلب سنوضح مراحل تطور هذا النظام[2].

الفرع الأول:سياسة الرقابة على الصرف قبل 1990

لقد مر نظام الرقابة على الصرف في الجزائر منذ الاستقلال إلى ما بعد 1990 بمراحل توضح في التالي :

أولا: سياسة الرقابة على الصرف خلال الفترة 1962–1970

هدفت إلى حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية بإتباع الإجراءات التالية:

1- نظام الحصص الذي قيد التجارة الخارجية، وكل العمليات المدفوعة بالعملات الأجنبية، من خلال خضوعها لترخيص من وزارة المالية من أجل حماية الإنتاج الوطني وتحسين وضعية الميزان التجاري؛

2- الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية، وإبرام الاتفاقيات الثنائية قصد تنويع وتوسيع العلاقات مع الخارج[3].

ثانيا: سياسة الرقابة على الصرف خلال الفترة1971– 1977

تمثلت أهم أهداف الرقابة على الصرف خلال هذه الفترة في الهدفين التاليين:

1- تحديد سعر صرف الدينار بغرض الحفاظ على استقراره واستقلاله اتجاه العملات القوية؛

2- جعل الاقتصاد الوطني بعيدا عن تقلبات الاقتصاد العالمي وعزله عن أزمات الأسواق والأسعار العالمية.

نظرا لما تميزت به هذه الفترة من ظهور الاحتكارات التي تديرها الشركات الوطنية لحساب الدولة وانطلاق الخطة الرباعية الأولى والثانية، قامت الحكومة بوضع مجموعة من الإجراءات كإقرار ترخيص إجمالي للواردات يتمثل في غلاف مالي يرمي إلى تلبية حاجيات الهيئات المستفيدة من الواردات بالإضافة إلى تفويض إدارة ومتابعة ومراقبة العمليات التجارية الوطنية في إطار العلاقات الناشئة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية[4].

1- بودري شريف،مرجع سبق ذكره، ص55.

2- محمود حميدات،مرجع سبق ذكره، ص 171.

3-علي بن قدور، **دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر 1970–2010** ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تلمسان، ،2012-2013، ص 13.

4- لحلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 294.

ثالثا: سياسة الرقابة على الصرف خلال الفترة1978– 1990

شهدت سنة 1978 منعطفا بارزا في سياسة الرقابة على الصرف بصدور القانون، الذي نص صراحة على إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية وإقامة علاقات مباشرة مع المنتجين أو المصدرين في البلدان الممثلة لأطراف التعاقد في البلدان الأخرى، كما حددت فترة انتقالية تميزت بتوسيع الرقابة على نظام الواردات ليشمل أيضا مجال الصادرات، حيث تم صياغة برنامجا إجماليا للصادرات PGE* يسير عن طريق تراخيص إجمالية للصادرات بالنسبة للمؤسسات العمومية وعن طريق إجازات التصدير بالنسبة للمؤسسات الخاصة، ولهذا أصبحت كل السلع والخدمات التي لا تقع تحت نظام الاحتكار تكون خاضعة للترخيص المسبق للتصدير، مما يعني الرقابة على مجموع النشاط التجاري مع بقية العالم، كما أن صدور قانون القرض والبنك سنة 1986ضمن الإصلاحات ا لتي باشرتها الدولة نتيجة الأزمة، حدد بوضوح مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية، وأعطاها دور أكبر في مجال الصرف، فأصبحت تشارك في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية، كما تعمل على تقييم آثارها على العملة الوطنية، وأمام النقائص والعيوب التي ميزت قانون 1986جاء القانون 88-06المعدل والمتمم للقانون 12-86 الذي دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية وإعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات أعطى نتائج ملموسة في تنظيم وتحديد مهام النظام البنكي والمالي، وأدى هذا التطور في الإطار التقني للصرف، إلى إلغاء كل من التراخيص الإجمالية للتصدير والاستيراد وإلغاء الرقابة المسبقة، وبالتالي تكريس دور البنك المركزي ودور المصارف التجارية حيث تقوم البنوك التجارية بالرقابة اللاحقة للبرنامج العام للتجارة الخارجية بتفويض من البنك المركزي، وعليه فإن الرقابة على الصرف لم تعد من صلاحيات وزارة المالية فحسب، بل تقتسم هذه الصلاحيات مع البنك المركزي، كما أنشئت لجنة خاصة لمتابعة القروض الخارجية ومنح الموافقة فيما يخص القروض الخارجية[1].

الفرع الثاني: سياسة الرقابة على الصرف بعد صدور القانون (90–10)

تعتبر هذه المرحلة حاسمة في تاريخ الاقتصاد الجزائري من حيث التوجه الاقتصادي والذي تمثل في التخلي عن نمط التسيير الاشتراكي وبداية التحول نحو اقتصاد السوق، حيث كرس صدور قانون 90-10 في أفريل 1990 ميكانيزمات اقتصاد السوق، وأرسى هذا القانون القواعد التنظيمية والتسييرية للبنوك والمؤسسات المالية[2].

لقد منح هذا القانون نسبة من الاستقلالية لبنك الجزائر في التسيير والإدارة، وبموجبه أصبحت مراقبة وتنظيم الصرف من اختصاصات بنك الجزائر، ويرخص لمجلس النقد والقرض بوضع المعايير التي تنظم عمليات الصرف وحركة رؤوس الأموال من والى الجزائر، وسمح التنظيم الخاص بمراقبة الصرف وحركة رؤوس الأموال لغير المقيمين إدخال رؤوس الأموال إلى الجزائر

1- محمود حميدات،مرجع سبق ذكره، ص 180.

2- محمود حميدات، المرجع السابق، ص 184.

* هو برنامج ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

لتمويل نشاطاتهم الخاصة التي تخرج عن إطار هيمنة الدولة ويسمح بتحويل الأرباح والمداخيل الناتجة عنها، يقوم مجلس النقد والقرض بتنظيم إجراءات التحويل وقد حدد القانون 03/90 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 بدقة شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر في شكل استثمارات ثم إعادة تحويلها إلى الخارج مع المداخيل الناجمة عنها، أما فيها يخص مراقبة الصرف فقد حدد النظام رقم 92-04 المؤرخ في 22 مارس 1992 شروط وقواعد تنفيذ هذه المراقبة وانجازها، ويمكن تفويض حق تسيير الصرف إلى الوسائط المالية المعتمدة خاصة فيما يتعلق بتسيير وسائل الدفع بالعملات الأجنبية التي لا تنتج مباشرة عن إيرادات المحروقات.

ألغي نظام الرقابة المسبق، واستبدل بنظام آخر يعرف بنظام الموازنات بالعملة الصعبة، حيث يجري تصحيح هذه الموازنات مراعاة لاحتياجات كل مؤسسة حسب المتوفر والمرتقب من العملة الصعبة، وقد أدرجت الاحتياجات الاقتصادية للمؤسسات الخاصة في ميزانية العملات الصعبة الممنوحة للغرفة التجارية.

ارتكز نظام الرقابة بداية من سنة 2000على تصريحات البنوك والمؤسسات المالية على أساس المستندات، والقيام بمهمات تفتيشية منتظمة لدى هذه الهيئات بالنسبة للرقابة بعين المكان وأصبح نشاط الرقابة والإشراف على البنوك والمؤسسات أكثر فعالية، وخلال السنوات 2002-2006 خضعت كل الهيئات البنكية للرقابة بعين المكان، بالارتباط مع تطبيق الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض[1].

1-خليفة عزي، **سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات(1985-2008)**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) فرع مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة، 2011-2012، ص 144.

المبحث الثاني: تحليل تطور الميزان التجاري في الجزائر

عرفت السياسة التجارية في الجزائر عدة مراحل لحركة التدفقات السلعية المصدرة والمستوردة ودرجة تغطية الصادرات للواردات، وصولا إلى مرحلة تحرير التجارة الخارجية، بالإضافة إلى إبراز تأثير كل من الصادرات والواردات على الاقتصاد الوطني، كما أن تطور الميزان التجاري الجزائري مفيد من الناحية العملية كونه مؤشرا ملائما لمعرفة اتجاهات ميزان الحساب الجاري، وسنتعرض في هذا المبحث إلى تطور رصيد الميزان التجاري ككل خلال فترة الدراسة[1].

المطلب الأول: تطور الميزان التجاري الجزائري

في ظل الظروف الحالية من التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم، والتي تستند على حرية التبادلالتجاري وإزالة كافة العراقيل والقيود التجارية الهادفة إلى تحرير التجارةالدولية دون قيد أو شرط،حيث أصبح واضحا أن سياسة تنمية الصادرات وتنويعها هي أفضل الطرق من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتطوير الاقتصاد الوطني، وقد أيد معظم المفكرين الاقتصاديين أهمية سياسة تنمية الصادرات في دفع التنمية الاقتصادية للبلد.

الجدول التالي يبين تطور الميزان التجاري للفترة 1990-2015

الجدول (2-4):تطور الميزان التجاري للفترة 1990-2015

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الصادرات	12964	12330	11510	10410	8890	1025	13210	13820	10140	12320	21650	19090	18710
الواردات	8786	6862	8310	7990	9150	10100	9090	8130	8630	8960	9350	9480	12010
الميزان التجاري	4178	5468	3200	2420	-260	-9075	4120	5690	1510	3360	12300	9610	6700
معدل التغطية%	147,6	179,7	138,5	130,3	97,2	10,1	145,3	170,0	117,5	137,5	231,6	201,4	155,8
السنوات	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
الصادرات من المحروقات	23990	31550	45588	53608	59605	77194	44415	56121	71662	70584	63663	58362	33081
الصادرات خارج المحروقات	470	667	746	1133	985	1386	771	970	1227	1152	1050	1634	1485
الصادرات الكلية	24460	32217	46334	54741	60590	78590	45186	57091	72889	71736	64713	59996	34566
الواردات	13320	17954	19857	20681	26348	37993	37402	38885	46927	51569	54984	59670	52649
الميزان التجاري	11140	14263	26477	34060	34242	40597	7784	18206	25962	20167	9729	326	-18083
معدل التغطية%	183,6	179,4	233,3	264,7	230,0	206,9	120,8	146,8	155,3	139,1	117,7	100,5	65,7

المصدر: إعتمادا على تقارير بنك الجزائر

من خلال الجدول(2-4) يتضح لنا أن الميزان التجاري سجل طيلة هذه المرحلة فائضا باستثناء كل من السنوات 1994 و1995 و2015 التي سجل فيها الميزان التجاري عجزا، بسبب انخفاض أسعار البترول نتيجة غزو العراق للكويت، ودخول الجزائر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي لإعادة الجدولة، وبسبب عجز المؤسسات الوطنية على الاستيراد وامتناع البنوك عن تقديم القروض اللازمةلذلك استفادت الجزائر سنة 1995في ظل اتفاق القرض الموسع المنعقد مع

1- خليفة عزي، مرجع سابق، ص 152.

صندوق النقد الدولي منقرض قيمته 116928مليون دولار مدته ثلاثة سنوات، واستمر الميزان التجاري بين فائض ومتزايد حسب التغيرات السياسية والاجتماعية.

من خلال كلا من جدول تطورات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي وجدول تطور الميزان التجاري مقابل سعر صرف الدينار ، نلاحظ انه كلما زاد سعر الصرف انخفض الميزان التجاري والعكس صحيح مما يدل على أنه يوجد علاقة عكسية و أنه كلما خفضنا سعر الصرف الدينار الجزائري في المدى الطويل يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات وانخفاض حجم الواردات مما يعكس ذلك إيجابا على وضعية الميزان التجاري

مكنت الفوائض خلال الفترة (2000-2016) من تراكم مستمر لاحتياطي الصرف، الذي بلغ مستواه رقما قياسيا قدره194 مليار دولار في نهاية سنة 2013. الشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل(2-1):تطورات احتياط الصرف (2000-2016)

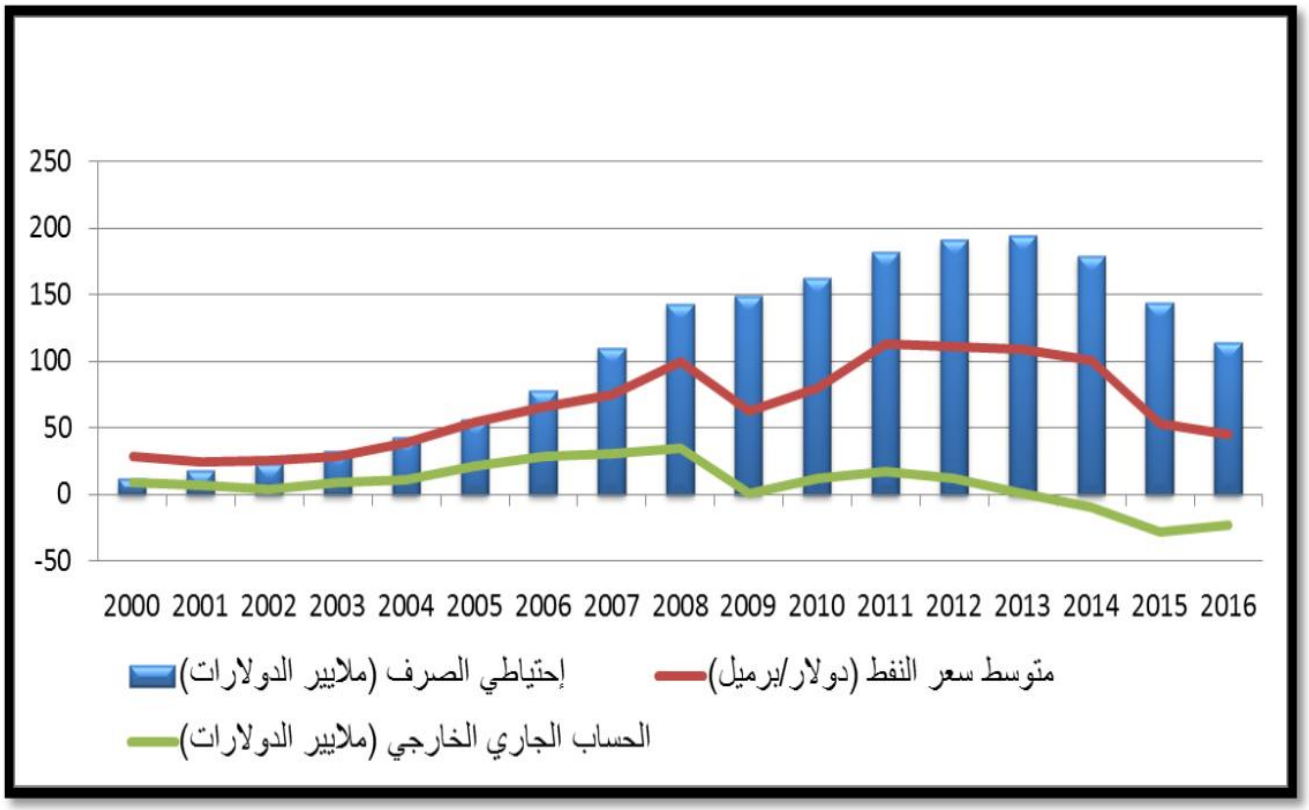

المصدر: إعداد الطلبة بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر

من خلال الجدول نلاحظ تزايد متوازي بين متوسط سعر النفط والحساب الجاري الخارجي الى غاية 2008 حيث بلغ مستواه بالنسبة لسعر النفط رقما قدره 100 دولار/ للبرميل بينما الحساب الجاري لنفس السنة فبلغ 45 مليار دولار ثم انخفض سعرهما بسبب أزمة الخليج و تأثيرها على سعر النفط، ليعود بعد ذلك سعر النفط للارتفاع اما الحساب الجاري

الخارجي فكان ارتفاعها طفيفاالى غاية 2011 ليعودا في السنوات التالية للانخفاض تدريجيا . وهذا ما يترجم تأثير سعر النفط على الحساب الجاري الخارجي.

المطلب الثاني: هيكل الصادرات والواردات الجزائرية

لا يختلف الميزان التجاري الجزائري في هيكله عن باقي الدول الأخرى إلا من حيث ما يعكسه من وضع اقتصادي خاص بالجزائر الذي يبن موقع المعاملات الدولية، ويظهر الدور الاستراتيجي للصادرات البترولية التي تمثل مصدر الايردات الأساسي للاقتصاد الجزائري بنسبة (97%-98%) مما يشكل تحديا كبيرا أمام السلطات الجزائرية للتحول إلى اقتصاد ما وراء النفط. الجدول التالي يوضح تركيبة الواردات والصادرات حسب المنتجات خلال الفترة (2004-2015)، كما يوضح الشكل الموالي تطور الصادرات والواردات الجزائرية (2000-2013).

الجدول (2-5): تركيبة الواردات والصادرات حسب المنتجات خلال الفترة (2004-2015)

الوحدة : مليون دولار أمريكي

الصادرات و الواردات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الواردات												
المواد الغذائية	3385	3374	3572	4656	7397	5512	5696	9261	8483	9013	10550	8946
الطاقة	158	199	230	305	560	516	898	1094	4659	4139	2720	2247
المواد الأولية	733	706	792	1245	1318	1128	1325	1676	1729	1732	1812	1489
المواد النصف المصنعة	3422	3845	4637	6678	9502	9557	9494	10047	9994	10642	12301	11482
التجهيزات الفلاحية	157	150	90	137	164	219	321	364	310	477	629	638
التجهيزات الصناعية	6681	7950	8015	9361	14394	14141	16200	15091	12793	15233	18115	16369
السلع ا غ غذائية	2610	2922	2830	3546	4122	5868	4119	6890	9400	10539	9894	8243
أخرى	0	0	0	0	0	0	0	1986	3682	2686	2998	2672
المجمـــوع	**17146**	**19146**	**20166**	**25928**	**37457**	**36941**	**38053**	**46409**	**51050**	**54461**	**59019**	**52086**
الصادرات												
المواد الغذائية	66	67	73	88	119	113	315	355	315	404	323	238
الطاقة	31550	45588	53608	59605	77194	44415	56121	71661	70584	63327	58362	33081
المواد الأولية	97	136	195	170	334	169	94	161	168	109	110	107
المواد النصف المصنعة	430	481	765	640	834	393	498	660	618	492	1173	1111
التجهيزات الفلاحية	0	0	1	1	1	0	1	0	0	0	1	0
التجهيزات الصناعية	50	37	44	46	67	42	30	35	32	29	16	18
السلع الاستهلاكية غير غذائية	15	19	44	35	32	49	30	16	19	16	11	11
المجمـوع الكلي للصادرات	**32208**	**46328**	**54730**	**60585**	**78581**	**45181**	**57089**	**72888**	**71736**	**64377**	**59996**	**34566**
نسبة صادرات من م %	**98,0**	**98,4**	**97,9**	**98,4**	**98,2**	**98,3**	**98,3**	**98,3**	**98,4**	**98,4**	**97,3**	**96,7**
نسبة صادرات خ م %	**2,0**	**1,6**	**2,1**	**1,6**	**1,8**	**1,7**	**1,7**	**1,7**	**1,6**	**1,6**	**2,7**	**4,3**
سعر برميل البترول	**38,5**	**54,6**	**64,7**	**74,8**	**99,9**	**62,2**	**80,2**	**112,9**	**111,0**	**109,5**	**100,2**	**53,1**

المصدر : اعتمادا على تقارير بنك الجزائر

الشكل(2-5): تطور الصادرات والواردات الجزائرية(2000-2013)

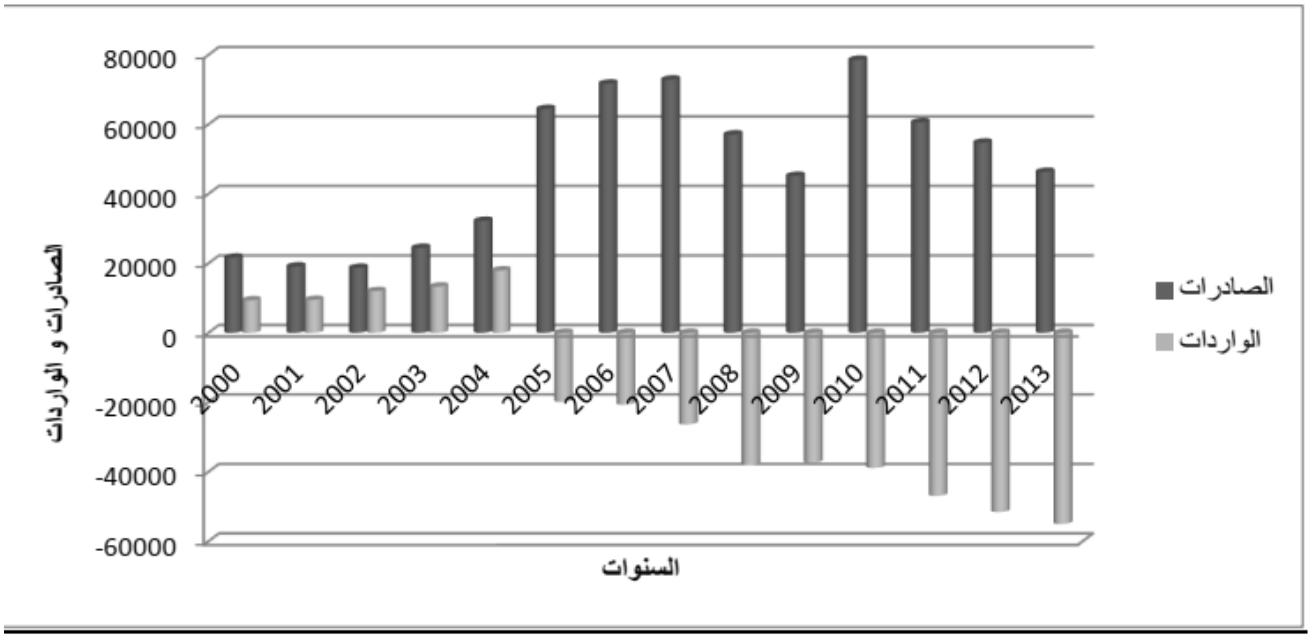

المصدر: إعتمادا على احصائيات المركز الوطني للمعلومات الاحصائية والجمركية

نلاحظ من خلال الشكل أن حصيلة كل من الصادرات والواردات في زيادة مستمر خلال الفترة (2000-2004)، أما في الفترة (2005-2007) نلاحظ زيادة سريعة في حصيلة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، في حين شهدت سنتي 2008-2009 تراجعا ملحوظا نتيجة انخفاض سعر النفط والأزمة العالمية، ونلاحظ تزايد في حصيلة الواردات الجزائرية بداية من سنة 2005 رغم ارتفاع فاتورة الواردات إلى جانب تأثيرات الأزمة المالية العالمية على حركة الأسعار في الأسواق العالمية.

إذن من الجدول والشكل نستنتج:

1- بالنسبة للصادرات: إن التحسن المسجل في قيمة الصادرات يكون مرده دائما مرتبط بتزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بدورها بأسعار البترول، وبالتالي يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري ككل مرهون ببساطة بسعر البترول وتقلباته الإجمالية.

2- بالنسبة للواردات: نسجل ما يلي:

أ- أدت الوتيرة المتزايدة للواردات من السلع والخدمات، التي تخللت الفترة 2004 مع تسارع حاد انطلاقا من 2008 إلى رفع مستوى الواردات إلى 59 مليار دولار في 2014 ما يمثل أكثر من 3,5 أضعاف مستواها في سنة2004؛

ب- تراجعت واردات منتجات التجهيز الصناعية، التي تحتل المرتبة الأولى، بحصة نسبية في إجماليا لواردات قدرها 1.31%سنة 2015 ،ويرجع ذلك إلى تراجع إجمالي الواردات من السلع المخصصة لمنتجات التجهيز الصناعية؛

ج- تحتل المنتجات نصف المصنعة المرتبة الثانية من إجمالي الواردات بنسبة 81.21%، وقد شهدت واردات هذه السلع تراجعا ملحوظا بين سنتي 2014-2015 بما يتجاوز 205 مليون دولار، مما يفسر 7,11% من الانخفاض في إجمالي الواردات؛

د- أيضا انخفضت الواردات من المنتجات الغذائية، التي تحتل المرتبة الثالثة بحصة قدرها 0,17% من إجمالي الواردات سنة 2015، كما وتراجعت واردات المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية التي تحتل المرتبة الرابعة من إجمالي الواردات. الشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل(2-6): هيكل الواردات من السلع في سنة 2016 حسب المنتجات

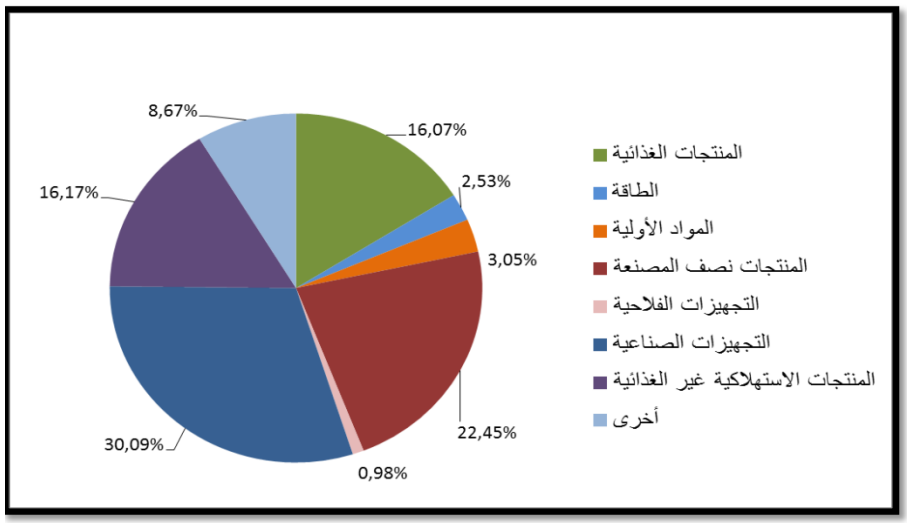

المصدر :التقرير السنوي لبنك الجزائر ، 2015، ص 62.

المطلب الثالث: انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي

تميزت العلاقات التجارية الجزائرية باعتمادها على قطاع المحروقات في صادراتها بنسبة 98%

الفرع الأول: أهم الشركاء التجاريين للجزائر

إن حوالي98 % من صادرات الجزائر مقيمة بالدولار،في حين أن أكثر من 21%من وارداته من أوروبا مقيمة بالأورو، وعليه تتحمل الجزائر خسائر كبرى نتيجة ارتفاع قيمة الأورو،حيث أصبح الاتحاد الأوربي، العميل الأول للجزائر منذ1980، وأمريكا الشمالية في المقام الثاني، بعد أن كانت العميل الأول قبل 1980[1]، والجدولين التاليين يوضحان مختلف الأقاليم الاقتصادية التي تصدر وتستورد إليها ومنها الجزائر وقيمة كلا من الصادرات والواردات الجزائرية لسنتي2014 و2015، وكذا أهم العملاء والموردين التجاريين للجزائر لسنة 2015.

*1- Khaled Chebbah, **Evolution du commerce extérieur de l'Algérie : 1980-2005 Constat et analyse**, Revue Campus, N°7,p47*

الجدول (2–6): مختلف الأقاليم الاقتصادية (واردات ، صادرات) لسنتي 2014 و2015

المناطق الاقتصادية	الواردات بالمليون دولار أمريكي			الصادرات بالمليون دولار أمريكي		
	2014	2015	التطور %	2014	2015	التطور %
دول الاتحاد الأوربي	29 684	344 25	-14.62	40 378	25 801	-36.10
دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية	8 436	7 353	-12.84	10 344	5 428	-47.53
الدول الأوربية الأخرى	886	1 220	37.70	98	37	-62.24
دول أمريكا الجنوبية	3 815	2 818	-26.13	1 183	1 575	-50.52
آسيا	12 619	11 830	-6.25	5 060	2 562	-49.37
اوقيانوسيا	-	-	-	-	57	-
الدول العربية	1 962	1 912	-2.55	648	628	-3.09
الدول المغاربية	738	674	-8.67	3 065	1 607	-47.57
الدول الإفريقية	440	350	-20.45	110	92	-16.36
المجموع	**58 580**	**51 501**	**-12,08**	**62 886**	**37787**	**-39,91**

المصدر : المركز الوطني للمعلومات الإحصائية و الجمركية **(CNIS)**.

الجدول (2–7): أهم العملاء والموردين التجاريين للجزائر لسنة 2015. القيمة بالدولار الامريكي

الرقم	أهم العملاء	القيمة	النسبة	أهم الموردين	القيمة	النسبة
01	اسبانيا	6 565	%17.37	الصين	8 223	%15.97
02	ايطاليا	8 369	%22.15	فرنسا	5 420	%10.52
03	فرنسا	4 921	%13.02	إيطاليا	4 828	%9.37
04	بريطانيا العظمى	2 883	%7.63	إسبانيا	3 934	%7.64
05	هولندا	2 281	%6.04	ألمانيا	3 382	%6.57
06	تركيا	2 071	%5.48	الولايات م الأمريكية	2 710	%5.26
07	أمريكا	1 977	%5.23	تركيا	2 036	%3.95
08	البرازيل	1 393	%3.69	الأرجنتين	1 281	%2.49
09	بلجيكا	1 282	%3.39	جمهورية كوريا	1 171	%2.27
10	الصين	2 179	%5.77	البرازيل	1 146	%2.23
11	البرتغال	1 009	%2.67	الهند	1 114	%2.16
12	تونس	856	%2.27	هولندا	922	%1.79
13	كندا	748	%1.98	بريطانيا العظمى	903	%1.75
14	كوريا	671	%1.78	روسيا	746	%1.63
15	المغرب	667	%1.77	بلجيكا	834	%1.62
16	اليابان	602	%1.59	المجموع الفرعي	38 746	%75.23
17	المجموع الفرعي	34 093	% 90,22	أخرى	3 694	% 24,77
18	أخرى	3 694	% 9,88	**المجموع الإجمالي**	**51 501**	**%100**
المجموع الإجمالي		**37 787**	**%100**			

المصدر : المركز الوطني للمعلومات الإحصائية و الجمركية **(CNIS)**

الفرع الثاني:الانفتاح الاقتصادي الجزائري على العالم الخارجي

يبين مؤشر (درجة الانفتاح الاقتصادي) الأهمية النسبية للتجارة الخارجية منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي، و يعبر عنه بـ:

$$\text{درجة الإنفتاح} = \frac{\text{الصادرات السلعية + المستوردات السلعية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$$

الجدول الموالي يوضح لنا نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1990- 2013) وكذا درجة الانفتاح التجاري للجزائر على العالم الخارجي، حيث قمنا بتحويل كلمن قيم الصادرات والواردات الموجودة إلى الدينار الجزائري على أساس سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي.

الجدول (2-8): نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1990-2013)

القيم بالمليون دينار جزائري

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات	الواردات	إجمالي التجارة الخارجية	درجة الإنفتاح التجاري
1990	554388	158031.16	107101.34	50929.82	47.8
1991	862133	228105	126947	101158	41.1
1992	1074700	250918	181158	69760	40.2
1993	1189720	242553	186167	56386	36.0
1994	1487400	312039	321165	9126	42.5
1995	2004990	488925	481770	7155	48.4
1996	2570030	722587	497223	225364	47.5
1997	2780170	797414	469101	328313	45.5
1998	2830490	595218	506581	88637	38.9
1999	3238200	820512	596736	223776	43.7
2000	4098820	1630245	704055	926190	56.9
2001	4227100	1469888	731856	738032	52
2002	4522800	1827967	1173377	654590	66.3
2003	5247500	1893204	1030968	862236	55.7
2004	6150400	2339494.2	1303349.5	1069400.3	59.2
2005	7563600	3399695.4	1457326.8	1942368.6	64.2
2006	8520600	3895298.4	1471588.8	2423709.6	62.9
2007	9306200	4049229.7	1760970.5	2288259.2	62.4
2008	11043700	5594036.2	2709822.6	2884213.6	75.1
2009	9968000	3261092.4	2699532	561560.4	59.7
2010	11991600	4221234.6	2875526.6	1345708	59.1
2011	14519800	5544013.4	3569495.8	1974517.6	62.7
2012	15843000	5602894	4027617	1575277	60.7
2013	-	5137003.9	4386744.6	750259.3	-

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013

يمكن ترجمة الجدول السابق إلى الشكل البياني التالي:

الشكل(2-7): درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2013)

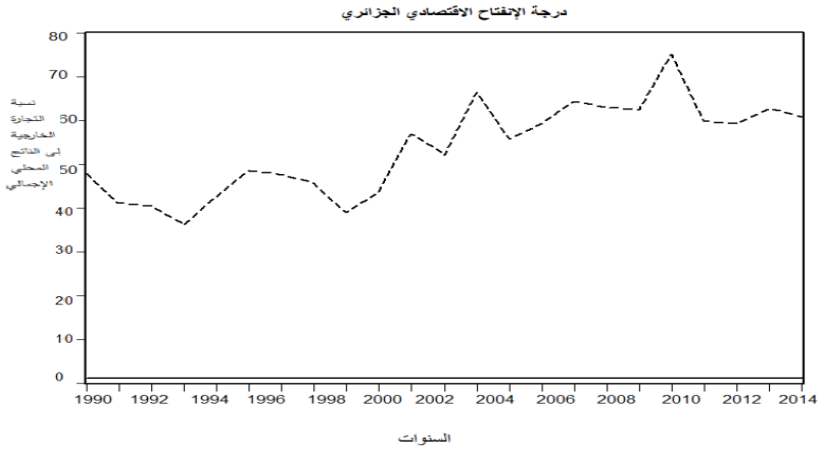

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013

يظهر من خلال الشكل أن الاقتصاد الجزائري ليس منفتحا بدرجة كبيرة على العالم، حيث بلغت درجة الانفتاح في1990 نسبة 47.8%وتراجعت درجة الانفتاح خلال سنة 1991لتسجل نسبة41.1%، ورافقت هذه الفترة تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة لتصل هذه النسبة إلى36%سنة 1993،لتعود إلى الارتفاع مرة أخرى بداية من سنة 1994بنسبة 42.5% إلى غاية سنة 2008، لتتراجع مرة أخرى في سنوات الأزمة المالية(2009-2010)، حيث وصلت إلى نسبة 59.1%، لتعود مرة أخرى إلى الارتفاع بعد تحسن الأوضاع الاقتصادية من جديد حيث سجلت نسبة 60.7%سنة 2012، وما يمكن قوله هو أن اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات – البترول والغاز الطبيعي- يجعل منه رهينة تقلبات الأسعار العالمية للبترول.

المبحث الثالث: آليات معالجة تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

إن اعتماد سياسة تخفيض قيمة العملة وتقييم الدينار الجزائري بأعلى من قيمته الحقيقية كان كافيا كي يتلقى الاقتصاد الوطني صدمة قوية نتيجة انهيار أسعار البترول، لتنكشف حقيقة الوضع الاقتصادي الهش غير القادر على التصحيح التلقائي، ولم يعد أمام الحكومة الجزائرية سوى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، حيث اعتبرت سياسة تخفيض قيمة الدينار من أهم الإجراءات التي جاء بها برنامج الاستقرار الاقتصادي المتضمن رفع بعض القيود على التجارة الخارجية وسعر الصرف من أجل إعادة التوازن لميزان المدفوعات بالإضافة إلى محاولة إعطاء الدينار قيمته الحقيقية، حيث عرف تخفيضات كان الهدف منها إيجاد السعر الواقعي له لما كان لهذه السياسة من آثار بليغة على القطاع الخارجي.

المطلب الأول: سياسة بنك الجزائر للحد من أثر التقلبات العالمية لأسعار الصرف على سعر صرف الدينار لإعادة توازن الميزان التجاري

في إطار ظرف يتميز بانكماش الأسعار على مستوى الشركاء الرئيسيين للجزائر يواصل بنك الجزائر تنفيذ سياسته من خلال تثبيت سعر الصرف بالنظر لتقلبات أسعار الصرف في الدول الشريكة وتقلبات الأسعار، خاصة أسعار المنتجات ذات الاستهلاك الواسع إلى جانب تأثيرات أسعار البترول ويتدخل بنك الجزائر في سوق الصرف ما بين البنوك على أن لا تؤثر حركة أسعار الصرف على التوازن طويل المدى من أجل المحافظة على الوضعية المالية الخارجية للبلد ويبقى التحدي في إرساء تنافسية خارجية خارج قطاع المحروقات وتحقيق توازن الميزان التجاري ومن أجل تحقيق هذا الهدف لا بد أن ترافق سياسة سعر الصرف تدابير اقتصادية تستهدف زيادة الإنتاجية وتنويع الاقتصاد الوطني[1].

لاحظنا مما تقدم أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والتي تشكل حوالي98 %من إجمالي الصادرات الجزائرية، وهذا ما جعلها تتحمل نتائج تقلبات سعر الصرف والذي يؤثر مباشرة على الميزان التجاري لبلد وعليه يجب أن تلجأ إلى بعض الإجراءات والتدابير التي يمكن أن تحد أو تقلص على الأقل من حدة هذه التقلبات والتي تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: تنويع مناطق الاستيراد و جلب العملات الأجنبية

أولا:تنويع مناطق الاستيراد

بإمكان الجزائر أن تقلص من الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار صرف الدولار مقابل الأورو من خلال قيامها بتحويل وارداتها من منطقة الأورو إلى منطقة أخرى أو تقليصها لكي تتمكن من تخفيض ما يمكن أن تتكبده من خسائر في فروقات الأسعار خاصة وأن حوالي50%من واردات الجزائر مصدرها الإتحاد الأوربي، إلا أن أغلب الشركات الجزائرية

1- بطاهرعلي، **إصلاحات النظام المصرفي في الجزائر وأثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر2006-2005،ص196-197.

المستوردة من أوربا لا يمكنها أن تتحرر بسهولة من الإتحاد الأوربي، مما قد لا يسمح لها التخلص من هذه الالتزامات وعليه يجب على الجزائر أن تعمل على تنشيط الإنتاج المحلي، وخاصة إنتاج الضروريات للمجتمع لتتمكن من مواجهة الطلب الداخلي و بالتالي يجب أن تركز على ما يلي:[1]

1-العمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها إلى قطاعات إنتاجية مما يساهم في تقليص فاتورة الواردات؛

2-الاستفادة من قطاع الخدمات كالسياحة مثلا؛

3-ترقية الصادرات خارج المحروقات وذلك من خلال تنشيط القطاعات الإنتاجية بالإضافة إلى تنشيط قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل إعادة حيوية الصناعات المالية؛

4-استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الواردات مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية إلى جانب تشجيع الصادرات.

ثانيا: جلب العملات الأجنبية

العمل على جلب العملات الأجنبية وذلك من خلال:[2]

1-القيام بالاستثمارات الأجنبية غير المباشرة من خلال بيع الأسهم والسندات المالية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان التجاري؛

2-بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.

الفرع الثاني: تنشيط سوق الصرف وتنويع هيكل احتياطي الصرف

أولا: تنشيط سوق الصرف

وجود سوق صرف متطورة ونشطة في البلد من آليات التطور الاقتصادي،إذ توجد العديد من الاقتراحات التي من شأنها أن تساهم في تنشيط سوق الصرف من أجل مواجهة الآثار المترتبة على تقلبات أسعار الصرف والتي تتمثل في:

1- الحد من نشاط سوق الصرف الموازي: تعتبر الرقابة على الصرف والقيود المفروضة عليه من أهم أسباب نمو سوق الصرف الموازي، و يتسع هذا الفارق بين السعرين بزيادة القيود المفروضة على الصرف وعليه قامت الجزائر في هذا السياق بالعديد من الإصلاحات التي تمس نظام الصرف والتي ساهمت إلى حد ما في تقريب السعر الموازي والرسمي[3]، ومن أجل تحقيق ذلك لابد من العمل على تعميق الإصلاحات لكي تتماشى مع المعايير الدولية كما يجب حل مشكلة عرض العملة

1- لخضر عبد الرزاق مولاي وشعيب بونوة،**دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية "دراسة حالة الجزائر"**،مجلة الباحث، العدد07، جامعة ورقلة،الجزائر،2009،ص144.

2- ساكر محمد العربي،**محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق**،دار الفجر لنشر والتوزيع مصر،2006،ص120.

3- محمد رتوال،**تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق أسلوب المرونات**، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-الواقع والتحديات-جامعة الشلف،14-15ديسمبر2005،ص364.

الأجنبية و توازنها مع الطلب عليها مما قد يضمن استقرار الدينار و توحيد سعر الصرف بالإضافة إلى إمكانية رفع القيود وتحرير انتقال رؤوس الأموال من و إلى الجزائر مما قد يساعد على عودة رؤوس الأموال المتداولة في، السوق الموازي إلى القنوات الرسمية[1].

2- مواجهة التضخم: وذلك من خلال وضع سياسة نقدية فعالة لمراقبة عرض النقود والتحكم في الكتلة النقدية المتداولة السوق[2].

3- التقليص من الضغوطات المفروضة على المتعاملين في سوق الصرف:يعاني المتعاملون في سوق الصرف بالعديد من الضغوطات من خلال الرقابة المفروضة على الصرف ومن أجل إعادة الحيوية لسوق الصرف لا بد من التخفيف من هذه الضغوطات ومنحهم المزيد من الحرية في تعاملاتهم من خلال تسهيل تداول العملات الأجنبية بيعا شراء[3].

4- تحقيق الأمن و الاستقرار السياسي: إن الاستقرار السياسي، للبلد يعمل على تحفيز أصحاب رؤوس الأموال على إيداع أموالهم لدى البنوك التجارية الوطنية بدلا من تهريبها إلى الخارج كما تعمل أيضا على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من أجل الاستثمار في البلد والذي يؤدي بدوره إلى تنشيط السوق الداخلي والذي يؤثر إيجابا في سوق الصرف[4].

5- فتح مكاتب الصرف: إن عملية فتح مكاتب الصرف توسع حركة التعامل بالعملات الصعبة وبالتالي، تساعد على استقطاب الأموال و تجنب التعامل مع سوق السوق الموازي وعليه توسيع مكاتب الصرف يؤدي إلى تجنيب المتعاملين الطبيعيين أو الاعتباريين اللجوء إلى السوق الموازي للصرف مدام هنا بديل أفضل ومضمون والمتمثل في مكاتب الصرف والتي تمثل القنوات الرسمية خاصة وأنها لا تحدد صفق المبالغ المصروفة حيث تقوم بالصرف مقابل وصل رسمي وتتميز هذه المكاتب أيضا بتواجدها في أي مكان ولا تتطلب تقديم أي وثيقة بالإضافة إلى دورها في دعم السياحة الخارجية للبلد[5].

ثانيا: تنويع هيكل احتياطي الصرف

إن التقلبات التي تعرفها أسعار صرف العملات الأجنبية تتطلب تنويع هيكل احتياطي الصرف، حيث يجب على الجزائر العمل على تجنب المخاطر التي يمكن أن تنجر عن تراكم احتياطي الصرف بعملة واحدة وهي الدولار

1- محمد رتوال، المرجع السابق،ص364.

2- رمضاني محمد،**الانضباط النقدي في ظل الاقتصاد غير الرسمي و قضايا الإصلاح الاقتصادي**،مجلة الإستراتيجية والتنمية ،العدد 01، جامعة مستغانم، الجزائر، جوان 2011، ص40.

*3 -Règlement de la Banque d'Algérie n°07-01, **Règles applicables aux transactions courantes avec l'étranger et aux comptes devises**, www.Droit-Afrique.com Algérie*

4- بربري محمد لمين ،**الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية " دراسة حالة الجزائر"**، ماي 2009،ص511.

*5 -Cem karacadag et d'autres , **des taux fixes aux taux flottants: une aventure a tenter**, revue du finance et développement, décembre 2004, p.14*

الأمريكي،باعتبارها ذات تقلبات شديدة في سعر صرفها، وعليه هناك مجموعة من الاعتبارات أو القواعد التي تحكم عملية الاختيار بين بدائل الاحتياطات وتتمثل في:[1]

1- تركيب هيكل الديون الخارجية من حيث توزيعها ما بين العملات المختلفة المشكلة للديون؛

2- التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات باعتبار أن النسبة الكبيرة لواردات الجزائر من الإتحاد الأوربي؛

3-لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن يكون توزيع الاحتياطات فيما بين العملات الأجنبية محافظا على القدرة الشرائية للعملة المالية.

المطلب الثاني: منهج المرونات وتوازن الميزان التجاري الجزائري

يقصد بمنهج المرونات دراسة كيفية تعديل أو إزالة العجز في الميزان التجاري للدولة من خلال القيام بعملية تخفيض أو رفع القيمة الخارجية للعملة المالية وبالتالي التأثير على سعر الصرف الأجنبي أو الطلب عليه، ومن ثم التأثير على وضع الميزان التجاري للدولة .

في حالة حدوث عجز في الميزان التجاري تتبع الدولة سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية والعكس في حالة الفائض حيث تتبع سياسة رفع قيمة العملة، ومن أجل نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لا بدمن توفر مرونة الطلب العالمية على صادرات الدولة ومرونة الطلب الوطنية على الواردات، حيث إذا كان مجموع المرونتين أكبر من الواحد فإن تخفيض العملة يؤدي إلى تلاشي العجز في الميزان التجاري في حين رفع قيمة العملة يؤدي إلى تلاشي الفائض.

مما سبق يتضح أن سلسلة إجراءات تخفيض قيمة الدينار التي عرفتها الجزائر في إطار الإصلاحات التي أجرتها للنهوض بالاقتصاد الوطني، لم تتمكن من تحقيق الآثار المرجوة منها والمتمثلة في رفع حصيلة الصادرات خارج المحروقات و ذلك راجع إلى ما يلي[2]:

1-أن الهيكل الإنتاجي المحلي مبني أساسا على استخراج المحروقات وتصديرها وأنه غير مرن نتيجة لضعف البنية الاقتصادية وهو ما يعني، عدم قدرة جهازها الإنتاجي المحلي على التكيف مع تخفيض قيمة العملة لزيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات؛

2-أن الطلب العالمي على الصادرات الجزائرية لا يتسم بالقدر الكافي من المرونة المطلوبة لإحداث التأثير الإيجابي لسياسة التخفيض لأن أغلب الصادرات الجزائرية متكونة من المحروقات والتي، تحددها ظروف خارجة عن سيطرة الدولة؛

3-كما أن شرط عدم قيام المتعاملين التجاريين الآخرين بإجراء مماثل بتخفيض قيمة عملتهم لا يمكن ضمانه في ظل الاقتصاديات المعاصرة والتي تحرص على تحقيق مصلحتها العليا؛

---

*1-Règlement de la Banque d'Algérie n°07-01, **Règles applicables aux transactions courantes avec l'étranger et aux comptes devises**, www.Droit-Afrique.com Algérie*

2- محمد راتول، ، مرجع سبق ذكره، ص511.

4-الشرط المتعلق باستقرار الأسعار المحلية وعدم ارتفاعها بعد التخفيض غير محقق حيث أن الأسعار في الجزائر عرفت ارتفاعا مستمرا تزامنا مع إجراء التخفيض في قيمة العملة.

المطلب الثالث: منهج الاستيعاب وتوازن الميزان التجاري الجزائري

وفقا لنظرية ميزان المدفوعات هناك علاقة وثيقة بين أرصدة ميزان المدفوعات وسعر الصرف و يمكن تعديل العجز أو الفائض من أجل التوازن عن طريق تخفيض أو رفع سعر الصرف. هذه العملية تسمح بالنظر في رصيد ميزان المدفوعات الجزائري وعلى وجه الخصوص الميزان التجاري، كونه يتيح لنا أن نقدر حالة الموازين الخارجية للبلد[1].

تعتبر نظرية الاستيعاب المؤشر الذي يتم من خلاله قياس ما يسمى بصافي الطلب الخارجي فإذا كان رصيد الميزان التجاري إيجابي، فهذا يعني أن الإنتاج المحلي الإجمالي أعلى من لإنفاق المحلي الإجمالي وعليه ترتفع قيمة العملة المحلية، أما إذا كان الرصيد سلبي، فهذا يعني أن النفقات تتجاوز الناتج القومي الإجمالي وعليه تعمل السلطات النقدية على تخفيض قيمة العملة الوطنية حتى تكون مناسبة للتعديل.

إن سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية وفقا لأسلوب الاستيعاب تكون لها قيمة علاجية عندما يتعلق الأمر بتصحيح الاختلالات في الميزان التجاري، إلا أن هذه السياسة يصعب تحقيقها عمليا على الاقتصاد الجزائري، وذلك لكون منهج الاستيعاب ينطلق من فرضيات غير منطبقة على الاقتصاد الجزائري، حيث أن هذه السياسة لا تكون فعالة إذا لم تكن مصحوبة بالمرونة من جانب العرض على الصادرات الوطنية ومرونة أيضا من جانب الطلب الأجنبي على الواردات، إلى جانب أن فرضية سيادة حالة التوظيف التام لعناصر الإنتاج لا يمكن تحقيقها في اقتصاد يعاني من أزمات اقتصادية كالاقتصاد الجزائري وبالتالي تطبيق منهج الاستيعاب تأثيره يكون طفيف على الميزان التجاري الجزائري للسبب الرئيسي والمتمثل في كون الصادرات الجزائرية ترتكز على المحروقات و تأثيراتها تكون خارجية تخضع للعوامل المتحكمة في أسعار البترول، إضافة إلى أن العملة الدولية المعتمدة في تسعير المحروقات هي الدولار، والدينار الجزائري ليس له أي تأثير واضح من خلال عمليات التخفيض المطبقة. إن مختلف التعديلات والإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية بخصوص الدينار الجزائري، والتي كانت تهدف أساسا إلى استرجاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية تدريجيا، وذلك بغية تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والتي من بينها:[2]

1- التقليل من الفارق بين سعر الصرف الرسمي و الموازي وتقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية؛

2- تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات وزيادة فعالية الجهاز الإنتاجي للدولة والذي يهدف بدوره إلى زيادة الصادرات خارج المحروقات وتقليص قيمة الواردات والذي ينعكس مباشرة على وضعية الميزان التجاري للدولة.

1- ساكر محمد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 120.

2- ساكر محمد العربي، المرجع السابق، ص 121.

المطلب الرابع: نمذجة العلاقة ما بين سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر للفترة ما بين 1990 – 2016

سنحاول من خلال هذا المطلب بناء نموذج خطي بسيط للعلاقة التي تربط ما بين سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2016. الجدول (2–9) يوضح أهم النتائج المتوصل إليها.

جدول رقم (2–9): النموذج الخطي البسيط الذي يربط ما بين سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 06/14/19 Time: 02:21
Sample(adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjusting endpoints
Convergence achieved after 10 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	-933.3685	310.0219	-3.010654	0.0064
C	86253.61	30744.96	2.805455	0.0103
AR(1)	0.860790	0.063079	13.64619	0.0000

R-squared	0.635713	Mean dependent var	10796.52
Adjusted R-squared	0.602596	S.D. dependent var	13646.68
S.E. of regression	8602.866	Akaike info criterion	21.06975
Sum squared resid	1.63E+09	Schwarz criterion	21.21601
Log likelihood	-260.3718	F-statistic	19.19597
Durbin-Watson stat	2.059755	Prob(F-statistic)	0.000015

Inverted AR Roots	.86

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات *Eviews*

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنقيم المعالم معنوية إحصائيا، قيمة داربين واتسون تبين أنه لا يوجد هناك ارتباط ذاتي بين الأخطاء، وبالتالي فإن النموذج الخطي البسيط الذي يربط ما بين سعر الصرف X والميزان التجاري Yهو:

$$Y = -933.37\ X + 86253.61$$

في حالة تغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الميزان التجاري سيتغير عكسا بقيمة 933.37 مليون دولار أمريكي. أي أنه في حالة تخفيض قيمة العملة فإن ذلك يعني انخفاض سعر السلعة للبلد الأجنبي، مما يؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات التي تؤثر إيجابا على قيمة الميزان التجاري، وفي الحلة العكسية يؤدي إلى التأثير سلبا على قيمة الميزان التجاري، وهو ما توضحه إحصائيات الجدولين (**2–3**) و(**2–4**).

-معامل الارتباط: $R - squared = -63{,}57\%$ ، يدل على أن العلاقة التي تربط ما بين سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر هي علاقة عكسية، متوسطة نوعا ما.

- معامل التحديد $Adjusted\ R - squared = 60{,}26\%$، يدل على أن 60,26% من التغير في الميزان التجاري مفسر من طرف سعر الصرف، وأن 35,74% المتبقية مفسر من طرف متغيرات أخرى.

خلاصة الفصل:

مرت عملة الدينار بمراحل كثيرة في تطورها،فقد اتبعت نظام صرف ثابت بعد الاستقلال حيث كانت العملة مرتبطة بعملة الفرنك الفرنسي، ثم عرفت بعد ذلك نوعا من الاستقلالية عند ارتباطها بسلة من العملات، كما أن الجزائر قامت بفرض نظام الرقابة على الصرف وإتباع سياسة تخفيض العملة التي قلص من تدهورها سنة 1994، كما أن توسع سوق الصرف الموازية ونمو حجم المبادلات فيها أدى بالحكومة إلى إتخاذ مجموعة من الإجراءات للحد من المعاملات في السوق السوداء للصرف، كزيادة حدة العقوبات على المتعاملين في هذه السوق وإلغاء حرية حيازة التعامل في النقد الأجنبي، كما أنها لجأت في ظل الإصلاحات الاقتصادية إلى تطبيق التحويل الجزئي للدينار.

إن تطور الميزان التجاري أظهر وجود خلل هيكلي ناجم عن ضعف السياسات التنموية الاقتصادية والتجارية المتبعة، ومدى تبعية الاقتصاد الوطني المفرطة لمورد مالي واحد فقط للمداخيل بالعملة الصعبة المتأتية من الربوع البترولية، والتي تحدد مستويات أسعارها عن طريق العرض والطلب في الأسواق الدولية، الأمر الذي يبرز عدم وجود انسجام في تطور كل من الصادرات والواردات، وهشاشة الاقتصاد الوطني أمام الهزات والأزمات الاقتصادية الخارجية، خاصة العوامل الخارجية المتعلقة بتغيرات أسعار المحروقات وتقلبات أسعار الصرف.

وخلاصة لما سبق ومن أجل تصحيح الاختلال في الميزان التجاري الجزائري لا بد من استغلال العائدات البترولية في إقامة مشاريع استثمارية منتجة من أجل التقليل من فاتورة الواردات وتشجيع الصادرات خارج المحروقات، وهذا بدوره ما يعزز في رفع من قيمة العملة المالية.

خاتمة

الخاتمة:

بعد دراسة موضوع الإشكالية التي تمحورت حول انعكاسات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) ، فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والمقترحات والآفاق البحثية التالية:

أولا: نتائج الدراسة

توصلنا من خلال دراستنا إلى النتائج التالية:

1- شهد نظام صرف الدينار الجزائري عدة تطورات ترمي في مجملها إلى مسايرة ديناميكية النظام النقدي الدولي والقرارات الاقتصادية المحلية، كله قصد رفع مستوى أداء الاقتصاد الكلي من أجل تحقيق توازن في ميزان المدفوعات؛

2- اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات – البترول والغاز الطبيعي – يجعل منه رهينة تقلبات الأسعار العالمية للبترول؛

3- يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلال في القنوات المصرفية والتي حالت دون تحقيق توازن بين العرض والطلب على العملات الأجنبية، ما أدى بدوره إلى تحفيز نشاط السوق الموازي للصرف؛

4- الهدف الأساسي من وراء تخفيض قيمة العملة الوطنية هو تحرير التجارة الخارجية وإلغاء بعض القيود المفروضة على الواردات، وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات؛

5- شكلت سياسة تخفيض قيمة العملة المحور الأساسي ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي في البلدان النامية؛

6- سياسة التخفيض لم تؤد إلى حدوث تحسين مباشر على الميزان التجاري والتوازن الخارجي لأن هذا الأخير غير حساس في المدى القصير لتغيرات أسعار الصرف، حيث أثبتت نتائج الدراسة التطبيقية أن لتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري وأسعار البترول تأثير واضح على تحسين وضعية الميزان التجاري، وأن الفائض المشهود في الميزان التجاري في العقود الماضية سببه تحسن أسعار البترول، وليس لانعكاسات عمليات التخفيض المتتالية للدينار الجزائري ويمكن أن يعود العجز في الميزان التجاري بمجرد تراجع أسعار المحروقات، وهو ما ينفي الفرضية الثانية؛

7- من خلال الاحصائيات والنتائج المتوصل إليها فإن تخفيض قيمة العملة المحلية في المدى الطويل له اثر إيجابي في تحسين وضعية الميزان التجاري، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى، كما أن التخفيض في قيمة الدينار كانت حتمية أملتها ظروف داخلية (اختلال خارجي، عملة مقيمة بأكثر من قيمتها)، وظروف خارجية خاصة ضغوط المنظمات الدولية؛

8- عدم التوافق بين الاختلال في الميزان التجاري الجزائري الذي يصنف على أنه اختلال هيكلي وطبيعة سياسة

التخفيض باعتبارها إجراء مؤقت وظرفي، وهذا ما أدى إلى ضعف تأثير هذه السياسة على الميزان التجاري؛

9- التغيرات الحاصلة في سعر الصرف لم يكن الهدف منها التأثير على الميزان التجاري بجانبيه الصادرات والواردات بقدر ما كان الهدف هو تصحيح سعر الصرف ذاته والانتقال إلى نظام أكثر مرونة.

10- من خلال الإحصائيات المتعلقة بتطور سعر الصرف والميزان التجاري بالجزائر، وكذا النموذج الخطي البسيط الذي يربط ما بين سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر تبين أنه في حالة تخفيض قيمة العملة فإن ذلك يعني انخفاض سعر السلعة للبلد الأجنبي، مما يؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات التي تؤثر إيجابا على قيمة الميزان التجاري، وفي الحالة العكسية يؤدي إلى التأثير سلبا على قيمة الميزان التجاري، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

ثانيا: المقترحات

تتويجا لما جاء في البحث من دراسة وتحليل، وعلى ضوء النتائج المستخلصة يمكن تقديم جملة من الاقتراحات نوجزها في النقاط التالية:

1- ضرورة القيام بتعديلات حقيقية في الهيكل الاقتصادي، وكذا بمجموعة من الدراسات المسبقة لسياسة التخفيض بالوقوف على شروط نجاحها ومدى توافرها في الاقتصاد المطبق لها من أجل الوصول إلى الآثار الإيجابية الحقيقية المتوخاة منها؛

2- بما أن حوالي 69٪ من صادرات الجزائر من المحروقات تتجه معظمها نحو الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، ومن أجل تحقيق نمو اقتصادي تقترح الدراسة ضرورة النهوض بالإنتاج الوطني وتنويعه جغرافياً وعدم الإعتماد على المحروقات والمواد الأولية؛

3- ينبغي البحث عن بديل للصادرات النفطية بتنويع مصادر الدخل وذلك بتوسيع القاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، يسهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل إلى جانب النفط؛

4- وضع استراتيجية لتنويع هيكل الصادرات والواردات، بالتحول من تصدير المواد الخام إلى تصدير منتجات صناعية، وهذا ما يتطلب تطوير البنية الإنتاجية؛

5- العمل على التقليل من حجم الواردات، وذلك بتشجيع الصناعة المحلية وترقية القطاع الخاص، وتدعيم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

6- ضرورة العمل على وضع سياسات اقتصادية لتهيئة الظروف المناسبة لجلب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية؛

7- ضرورة تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات ودعم الجهاز الإنتاجي للدولة، من أجل تطوير الصادرات خارج المحروقات والتقليل من فاتورة الواردات، ما يعزز من قيمة الدينار الجزائري وإعادة التوازن للميزان التجاري الجزائري؛

8- القيام بالإصلاحات الجذرية للقطاع المصرفي الجزائري ليواكب نظرائه في الدول المتقدمة، حتى يجد المستثمرون الأجانب مصارف تعمل بنفس المقاييس التي يجدونها في دول تنتهج اقتصاد سوق حقيقي؛

9- العمل على فتح مكاتب الصرف لتسهيل وتوسيع حركة التعامل بالعملات الصعبة مما يؤدي إلى تقليص الفارق بين سوق الصرف الرسمي والموازي من خلال تجنيب المتعاملين الطبيعيين أو الاعتباريين اللجوء إلى السوق الموازي للصرف مدام هناك بديل أفضل ومضمون والمتمثل في مكاتب الصرف والتي تمثل القنوات الرسمية، خاصة وأنها لا تحدد سقف المبالغ المصروفة.

ثالثا: آفاق الدراسة

من خلال دراستنا لموضوع أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري، وتحليلنا لواقع هذه الظاهرة على الاقتصاد الجزائري بدت فيه جوانب مهمة ومسائل بحثية تستدعي من الباحثين الاقتصاديين التطرق لدراستها وتحليلها لذلك نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة ألن تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى:

1- دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو على تحرير التجارة الخارجية؛

2- أثر تقلبات أسعار البترول على التجارة الخارجية.

الملاحق

الملحق رقم 1

تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1988–2010

السنوات	سعر الصرف
1988	5,9100
1989	7,6100
1990	12,1900
1991	21,3900
1992	22,7800
1993	24,1200
1994	42,8900
1995	52,1700
1996	54,7500
1997	57,7100
1998	58,7351
1999	66,5722
2000	75,2569
2001	77,2646
2002	79,6829
2003	77,3947
2004	72,0603
2005	73,3669
2006	72,6466
2007	69,3757
2008	64,5828
2009	72,6349
2010	74,3199

المصدر: البنك المركزي معطيات محينة إلى غاية 2011

الملحق رقم2

تطور سعر الفائدة في الجزائر الفترة 1988–2010

السنوات	سعر الفائدة
1988	0,30
1989	0,39
1990	0,33
1991	0,39
1992	0,33
1993	0,27
1994	0,28
1995	0,20
1996	0,15
1997	0,12
1998	0,10
1999	0,09
2000	0,06
2001	0,06
2002	0,05
2003	0,04
2004	0,04
2005	0,04
2006	0,04
2007	0,03
2008	0,03
2009	0,03
2010	0,03

المصدر: البنك المركزي معطيات محينة إلى غاية 2011

المراجـــع

أولا: الكتب باللغة العربية

1- أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة، الأردن، ،2007.

2- أمين صيد، **سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر و التوزيع، بيروت – لبنان 2013 .

3- بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003.

4- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

5- حميدات محمود، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000 .

6- دومنيك سالفاتور، **الاقتصاد الدولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

7- زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي " العلاقات الاقتصادية والنقدية والدولية"**، دار الجامعة الجديدة، مصر 2000.

8- ساكر محمد العربي،**محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق**،دار الفجر لنشر والتوزيع مصر،2006.

9- عبد الحسين جليل عبد الحسن، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية**، ط1، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع عمان- الأردن، دون سنة النشر.

10- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2005 .

11- عرفات تقي الدين الحسني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي، الأردن، 1999.

12- لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010.

13- لطرش الطاهر، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007.

14- لعويسات جمال الدين ، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، دون سنة النشر.

15- محمد دياب، **التجارة في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2008.

16- محمد فرحي، **التحليل الاقتصادي، الأسس النظرية**، ج1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

17- نشأت نبيل الوكيل، **التوازن النقدي و معدل الصرف**،شركة ناس للطباعة، مصر، 2006.

18- هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات

1- السعيد عناني، **أثار تقلبات سعر الصرف و تدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها – حالة مؤسسة الملح بسكرة**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2006.

2- بربري مُحَّد لمين ،**الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية " دراسة حالة الجزائر"**، ماي 2009.

3- بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي في الجزائر وأثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2006-2005.

4- بودري شريف، **تقلبات أسعار الصرف – الدولار و الأورو –وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، 2009 .

5- خليفة عزي، **سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات(1985-2008)**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة) فرع مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة، ،2011-2012.

6- مُحَّد البشير بن اعمر، **دراسة أثر التغيرات المالية والاقتصادية على أسعار الأسهم**، مذكرة الماجستير (غير منشورة)، جامعة ورقلة ، الجزائر،2007.

7- منصوري الحاج موسى، **أثر مخاطر سعر الفائدة على أداء محفظة الأوراق المالية**، مذكرة الماجستير (غير منشورة)، جامعة ورقلة، الجزائر، ،2008 – 2007 .

8- علي بن قدور، **دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر 1970-2010** ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تلمسان، ،2012-2013.

ثالثا: المجلات والملتقيات

1- بلقاسم العباس، **سياسات أسعار الصرف**، مجلة جسر التنمية، الكويت، 2003.

2- رمضاني مُحَّد،**الانضباط النقدي في ظل الاقتصاد غير الرسمي و قضايا الإصلاح الاقتصادي**،مجلة الإستراتيجية والتنمية ،العدد 01، جامعة مستغانم، الجزائر، جوان 2011 رمضاني مُحَّد،**الانضباط النقدي في ظل الاقتصاد غير الرسمي و قضايا الإصلاح الاقتصادي**،مجلة الإستراتيجية والتنمية ،العدد 01، جامعة مستغانم، الجزائر جوان 2011.

3- سعدون حسين فرحان، **أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة "دراسة مقارنة في دول نامية ذوات هيكل إنتاج و تجارة مختلفة"**، مجلة تنمية الرافدين، العدد 30، العراق، 2008.

4- شعيب بونوة،**سياسة سعر الصرف بالجزائر**،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان،2011.

5- صبحي حسون الساعدي، **أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد01، العراق، 2011.

6- فارس هباش، **دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف – دراسة حالة الجزائر للفترتين (1992–2001) و(2002–2011)**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد 14، جامعة سطيف 2014

7- لخضر عبد الرزاق مولاي وشعيب بونوة،**دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية "دراسة حالة الجزائر"**،مجلة الباحث، العدد07، جامعة ورقلة،الجزائر،2009.

8- زواوي الحبيب، **سعر الصرف و مؤشرات قياس التنافسية "حالة الجزائر"**، الملتقى الدولي الرابع: المنافسة والإستراتجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية جامعة الشلف، الجزائر، 02-07 أفريل، 2005.

9- مُحَّد رتوال،**تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق أسلوب المرونات**، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية–الواقع والتحديات–جامعة الشلف،14-15ديسمبر2005.

رابعا: المواقع الالكترونية

1- عطون مروان، أسعار العملات ، موقع بحوث جامعية على الانترنت https://www.univmooha.com

2- *Règlement de la Banque d'Algérie n°07-01,* ***Règles applicables aux transactions courantes avec l'étranger et aux comptes devises****, www.Droit-Afrique.com Algérie*

3- *Règlement de la Banque d'Algérie n°07-01,* ***Règles applicables aux transactions courantes avec l'étranger et aux comptes devises****, www.Droit-Afrique.com Algérie*

خامسا : الكتب باللغة الأجنبية

1- *Bernard Mardis,Oliver L S ,**Risque de change et gestion de la trésorerie internationale**, Dunod Bordas, Paris, 1981.*

2- *Cem karacadag et d'autres , **des taux fixes aux taux flottants: une aventure a tenter**, revue du finance et développement, décembre 2004.*

3- *Khaled Chebbah, **Evolution du commerce extérieur de l'Algérie : 1980-2005 Constat et analyse**, Revue Campus, N°7.*

4- *Mourad Benachenhou, **Inflation d'évaluation marginalisation** , Maison D'édition, ECH, RIFA , sans année*

5- *Youcef Debdoub, **Les nouveaux mécanismes économiques en Algérie** , Office des publications universitaires, Alger,2000.*

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-2)	مراحل الانزلاق التدريجي التي مر بها الدينار مقابل الدولار خلال الفترة: 1987-1991	34
(2-2)	تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار والأورو خلال الفترة: 2005-2008	35
(3-2)	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة: 1990-2015	36
(4-2)	تطور الميزان التجاري للفترة 1990-2015	40
(5-2)	تركيبة الواردات والصادرات حسب المنتجات خلال الفترة 2004-2015	42
(6-2)	مختلف الأقاليم الاقتصادية (واردات ، صادرات) لسنتي 2014 و2015	45
(7-2)	أهم العملاء والموردين التجاريين للجزائر لسنة 2015	46
(8-2)	نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1990-2013)	47
(9-2)	النموذج الخطي البسيط الذي يربط مابين سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر	54

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (1–1)	معدل الصرف والعرض والطلب على الصادرات	**20**
الشكل (1–2)	معدل الصرف والعرض والطلب على الواردات	**22**
الشكل (1–3)	تخفيض سعر العملة ورصيد الميزان التجاري	**27**
الشكل (2–4)	تطورات احتياط الصرف (2000-2016)	**41**
الشكل (2–5)	تطور الصادرات والواردات الجزائرية(2000-2013)	**43**
الشكل (2–6)	هيكل الواردات من السلع في سنة 2016 حسب المنتجات	**44**
الشكل (2–7)	درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري للفترة(1990-2013)	**48**

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	رقم الصفحة
الإهداءات	–
التشكرات	–
المقدمة.....	أ – د
الفصل الأول: أساسيات حول سعر الصرف والميزان التجاري.....	1
تمهيد.....	2
المبحث الأول: مدخل عام حول سعر الصرف.....	3
المطلب الأول: مفهوم وأنواع سعر الصرف.....	3
✓ **الفرع الأول:** مفهوم الصرف سعر الصرف للفقر.....	3
✓ **الفرع الثاني:** أنواع سعر الصرف.....	4
المطلب الثاني: أنظمة ونظريات سعر الصرف	6
✓ **الفرع الأول:** أنظمة سعر الصرف.....	6
✓ **الفرع الثاني:** النظريات المفسرة لسعر الصرف.....	8
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف ومخاطره	11
✓ **الفرع الأول:** العوامل المؤثرة في سعر الصرف.....	11
✓ **الفرع الثاني:** مخاطر تقلبات سعر الصرف.....	12
المبحث الثاني: مدخل عام حول الميزان التجاري.....	14
المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري ،اهميته، توازنه واختلاله.....	14
✓ **الفرع الأول:** مفهوم الميزان التجاري واهميته.....	14
✓ **الفرع الثاني:** التوازن والاختلال في الميزان التجاري.....	15
المطلب الثاني: أسباب الاختلال في الميزان التجاري والعوامل المؤثرة فيه.....	16
✓ **الفرع الأول:** أسباب الاختلال في الميزان التجاري.....	16
✓ **الفرع الثاني:** العوامل المؤثرة في الميزان التجاري.....	17
المبحث الثالث: علاقة أسعار الصرف بالميزان التجاري.....	19
المطلب الأول: تأثير تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري.....	19
✓ **الفرع الأول:** تأثير تقلبات أسعار الصرف على الصادرات.....	19
✓ **الفرع الثاني:** تأثير تقلبات أسعار الصرف على الواردات.....	21
المطلب الثاني: دور سعر الصرف في علاج الاختلال في الميزان التجاري.....	23

✓ **الفرع الأول:** أسلوب المرونات في علاج الاختلال في الميزان التجاري	23
✓ **الفرع الثاني:** أسلوب الإستيعاب في علاج الاختلال في الميزان التجاري.....	26
المطلب الثالث: سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية بالنسبة للعملة الوطنية وشروط نجاحها.....	26
✓ **الفرع الأول:** سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية.....	26
✓ **الفرع الثاني:** شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية.....	28
خلاصة الفصل.....	29

فهرس المحتويات	رقم الصفحة
الفصل الثاني: أثر انعكاسات تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر.....	30
تمهيد.....	31
المبحث الأول: تطور سياسة الصرف ونظام الرقابة على الصرف في الجزائر.....	32
المطلب الأول: تطور سياسة الصرف وتسعيرة الدينار الجزائري.....	32
✓ **الفرع الأول:** تطور سياسة الصرف وتسعيرة الدينار الجزائري خلال الفترة 1962 – 1987.....	32
✓ **الفرع الثاني:** تطور سياسة الصرف وتسعيرة الدينار الجزائري بعد سنة 1988.....	33
المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف وتطوره في الجزائر.....	37
✓ **الفرع الأول:** سياسة الرقابة على الصرف قبل 1990.....	37
✓ **الفرع الثاني:** سياسة الرقابة على الصرف بعد صدور القانون (90-10).....	38
المبحث الثاني: تحليل تطور الميزان التجاري في الجزائر.....	40
المطلب الأول: تطور الميزان التجاري الجزائري.....	40
المطلب الثاني: هيكل الصادرات والواردات الجزائرية	42
المطلب الثالث: انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي.....	44
✓ **الفرع الأول:** أهم الشركاء التجاريين للجزائر.....	44
✓ **الفرع الثاني:** الانفتاح الاقتصادي الجزائري على العالم الخارجي.....	47
المبحث الثالث: آليات معالجة تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري..	49
المطلب الأول: سياسة بنك الجزائر للحد من أثر التقلبات العالمية لأسعار الصرف على سعر صرف الدينار لإعادة توازن الميزان التجاري.....	49
✓ **الفرع الأول:** تنويع مناطق الاستيراد و جلب العملات الأجنبية.....	49

✓ **الفرع الثاني:** تنشيط سوق الصرف وتنويع هيكل احتياطي الصرف.....	50
المطلب الثاني: منهج المرونات وتوازن الميزان التجاري الجزائري.....	52
المطلب الثالث: منهج الاستيعاب وتوازن الميزان التجاري الجزائري	53
المطلب الرابع: نمذجة العلاقة ما بين سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر للفترة ما بين 1990 – 2016.....	54
خلاصة الفصل.....	55
الخاتمة.....	56
الملاحق.....	60
المراجع.....	66
فهرس الجداول.....	71
فهرس الأشكال.....	73
فهرس المحتويات.....	75

الملخص:

يعتبر سعر الصرف ذو أهمية كبيرة لأي بلد، لما له من تأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وعلى حجم التجارة، وبالتالي على الميزان التجاري الذي يعتبر أحد مكونات ميزان المدفوعات، حيث تعمل كل دولة على المحافظة على توازن ميزانها التجاري كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة، وتحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية، ومن خلال دراستنا التي تتمثل في انعكاسات تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر، توصلنا إلى أن تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري وأسعار البترول لهما تأثير واضح على تحسين وضعية الميزان التجاري، وأن الفائض المشهود في الميزان التجاري في العقود الماضية سببه تحسن أسعار البترول، وليس لانعكاسات عمليات التخفيض المتتالية للدينار الجزائري ويمكن أن يعود العجز في الميزان التجاري لمجرد تراجع أسعار المحروقات، كما تبين من خلال الإحصائيات المتعلقة بتطور سعر الصرف والميزان التجاري بالجزائر، وكذا النموذج الخطي البسيط الذي يربط ما بين سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر، أنه في حالة تخفيض قيمة العملة فإن ذلك يعني انخفاض سعر السلعة للبلد الأجنبي، مما يؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات التي تؤثر إيجابا على قيمة الميزان التجاري، وفي الحالة العكسية يؤدي إلى التأثير سلبا على قيمة الميزان التجاري.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الميزان التجاري، التجارة الخارجية، الصادرات، الواردات.

Summary:

The exchange price has an important status for any country since it has a great impact on the complete economic changes and on commerce. Therefore. It has an impact on the commercial balance, which is one of the payment balance components. As a sign of economic strength, each country tries to preserve its trading balance and keeps prosperity and economic egality. Through our study ;the fluctuations of exchange price reflections on the Algerian economic balance, we have found , on the one hand, that the fluctuations of the Algerian currency and oil prices have a clear effect on enhancing the commercial scale status. On the other hand, that the case of the witnessed surplus in the trade balance during the last decades was the oil prices improvement and not due to the currency prices decline. However, the deficit on trade balance can be only due to the oil prices decline.Statistics related to exchange and oil prices in Algeria and the simple linear model that links the exchange prices with the commercial balance showed that the drop in currency price leads to the decrease of the foreign country goods. Thus, this leads to the decrease of imports value, which positively affact the commercial balance and vice versa

Key words: *exchange price, commercial balance, foreign commerce, exports, imports*